الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية: الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

الكلمة بين الإفراد والجمع في القراءات القرآنية

دراسة صرفية دلالية

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة العربية تخصص علوم اللسان

إعداد الطالب :

* نور الدين رزوق

إشراف الأستاذ:

* نور الدين مهري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
أ. محمد بن عبد الواحد	أستاذ مساعد	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ـ الوادي	رئيساً
أ. نور الدين مهري	أستاذ مساعد	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ـ الوادي	مشرفاً ومقرّراً
أ. فريد خلفاوي	أستاذ مساعد	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ـ الوادي	عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية: 1435 ـ 1436هـ / 2014 ـ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾

نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾

عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾

[سورة الشعراء: ١٩٢-١٩٥]

شكر وتقدير

الشكر لله

سبحانه وتعالى

على عونه وتوفيقه

ثمّ

للأستاذ المشرف "نور الدين مهري"

على نصحه وتوجيهه.

إهداء

إلى من كان لهما الفضل في إيصالي

إلى هذا المستوى بالدّعاء والصبر

والتحفيز والعطاء ..

الوالدين الكريمين حفظهما الله

أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

.....

نور الدين رزوق

مقدمة

لقد شدّت القراءات القرآنية انتباه العلماء والباحثين قديما ، فأقاموا فيها البحوث والدراسات، وصنفوا كتبا في معانيها وإعرابها، وبينوا عللها وحججها، حتى استوى علم التوجيه على سوقه، فتناول أوجه اختلافها تأصيلا وتحليلا.

ولا تزال القراءات إلى يومنا هذا مادة مهمة للدراسات اللغوية المختلفة، حيث صُنفت فيها كتب كثيرة، وقامت حولها بحوث متعددة...

وطالما راودني حلم الكتابة والبحث في هذا الموضوع، إلى أنْ من الله عليّ، فحقق لي حلمي، حين اخترت هذا البحث الموسوم بـ(الكلمة بين الإفراد والجمع في القراءات القرآنية، دراسة صرفية دلالية) .

وكانت دواعي اختياري دراسة هذا الموضوع ما يلي:

أولا: أسباب ذاتية، ترتبط بالرغبة في معرفة الاختلافات بين القراءات القرآنية دراية ورواية.

ثانيها: أسباب موضوعية، وهي محاولة الوقوف على الاختلاف في جميع مستوياته، وخاصة الصرفية والدلالية، ومعرفة خصائصه اللغوية.

وأتطلّعُ من خلال القيام بهذه الدراسة إلى تحقيق هدفين هما:

هدفٌ خاص: يتمثل في اكتساب ملكة البحث والخبرة في مجال علوم القراءات والدراسات القرآنية القائمة على علوم اللغة، ومعرفة علل اختلاف أوجه القراءات وحججها، واستكشاف المعاني المتعددة المترتبة عليها.

وهدفٌ عام: وهو إنجاز دراسات علمية تفيد طلبة العلم، وأهل الاختصاص.

أما إشكالية البحث، فيمكن تلخيصها في هذه الأسئلة:

هل تسبب الاختلافات الصرفية بين القراءات القرآنية اختلافا في المعاني؟ وهل هي اختلافات تنوعية، أم اختلافات من باب التضاد؟ وما مسوغات هذا الاختلاف وما طبيعته؟ وهل تؤدي قراءة الكلمة بالإفراد عند بعض القراء، وبالجمع عند آخرين معنى واحد؟ أم معنيين مختلفين؟ وإن كان لهما معنيان مختلفان، فما هي حدود ذلك الاختلاف؟

ونظرا لسعة هذا الموضوع وتشعبه، فقد رأيت – بالتشاور مع أستاذي المشرف– أن أقتصر على القراءات العشر المتواترة، وألا أتناول القراءات الشاذة، لأن هذا الاقتصار يحدد المدونة، ويسهل تناول الموضوع، ويحصر الأمثلة.

وخطة البحث مقسمة إلى: مدخل وفصلين وخاتمة على النحو الآتي:

وقد تضمن المدخل:

أولا: بين القراءات والقرآن.

ثانيا: بين القراءات والأحرف السبعة.

ثالثا: نشأة القراءات.

رابعا: أسباب الخلاف في القراءات وأوجهه.

خامسا: أنواع القراءات.

سادسا: أصحاب القراءات.

وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان: (القراءات القرآنية في الدرس اللغوي)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حجية القراءات القرآنية.

المبحث الثاني:الاحتجاج بالقراءات عند النحاة.

المبحث الثالث: توجيه القراءات.

وأما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه (دراسة تطبيقية للتبادل بين المفرد والجمع في القراءات القرآنية)، وقد تضمن:

المبحث الأول: دلالة المفرد على الجمع.

المبحث الثاني: دلالة الجمع على المفرد.

المبحث الثالث: دلالة المفرد على جمع المؤنث.

المبحث الرابع: دلالة جمع المؤنث على المفرد.

وانتهى البحث بخاتمة حوت أهم النتائج العامة والخاصة على سبيل الاجمال.

هذا وقد اقتضى نوع الدراسة اتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل، كما تمّت الاستعانة بالاستقراء لطبيعة المادة العلمية، دون إغفال المنهج التاريخي في بعض جوانب البحث.

وقد اقتصر البحث في منهجيته على دراسة الجانب الصرفي الدلالي، ولم يتطرق إلى غيرها في توجيه أو توضيح إلا ما كان له صلة بهذا الجانب وذلك خشية الإطالة والإسهاب.

ومنهج البحث في الدراسة يقوم على ذكر الكلمات الخلافية بحسب ورودها في المصحف وتبيين أوجهها، ومن ثم ذكر الوجه الذي قُرِئ به، ومن قرأ به من القرّاء، ثم توجيه القراءة وتبيين المعنى المراد من كل قراءة، للوقوف على الظواهر اللغوية المميزة لها.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في استخراج القراءات المختلفة وتوجيهها، كتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه. كما اعتمدت على كتب التفسير في توضيح المعاني، كالبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

واعتمدت أيضا على مراجع عدة في بعض جوانب البحث المتعلقة بالبحوث اللغوية والدراسات القرآنية.

ومن أبرز الصعوبات الجديرة بالذكر، ارتباط الدراسة بالقرآن الكريم وقراءاته، فمجال القراءات مداره التلقّي والمشافهة لأنها توقيفية الأداء، كما أن الدراسات القرآنية تتطلب مزيداً من الحيطة والحذر لتجنب الزلل، إلى جانب ضرورة الإلمام بعلم التفسير لتفادي الوقوع في التأويل المحظور.

ولهذا تمّ بذل الجهد-قدر المستطاع-تأصيلاً وتحليلاً، فعند إبراز أوجه الاختلاف، قمت بالبحث عنه وتوثيقه من الكتب الأصول ما أمكن لنا ذلك، ولتحديد المعاني والدلالات، تمّ الرجوع إلى معرفة المراد من تفسير الآيات وتأويل المعاني في مظانها.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتوجه بأسمى معاني الشكر – عرفاناً ووفاءً – إلى الأستاذ المشرف على ما بذله من حسن إشرافه وخالص نصحه.

والله من وراء القصد، وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخل

أولا: بين القراءات والقرآن

ثانيا: بين القراءات والأحرف السبعة

ثالثا: نشأة القراءات

رابعا: أسباب الخلاف في القراءات وأوجهه

خامسا: أنواع القراءات

سادسا: أصحاب القراءات

أولا: بين القراءات والقرآن

1)- تعريف القرآن:

أ)- القرآن في اللغة:

القرآن في اللغة مصدر مرادف للقراءة، وقد ورد ذكره بهذا المعنى في قول الله تعالى:

﴿إنّ علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه﴾ [القيامة: 17و18]

ذهب بعضهم أنّه مصدر مشتق من قرأ، يقال: قرأه يقرؤه قرءا وقراءة وقرآنا.[1]

وذهب بعضهم أنّه غير مشتق، ولكنه اسم علم لكتاب الله المنزّل على محمد (ﷺ) مثل التوراة والإنجيل.[2] فهما غير مشتقين، فكان هو على شاكلتهما حسب هذا الرأي كما قال الشافعي في ذلك: " القرآن ليس بمهموز، ولم يؤخذ من قراءة، ولكنّه اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل".[3]

وهناك من ذهب إلى أنّه مشتق من قرنت –بالنون بعد الراء– الشيء بالشيء إذا ضممت أحدها إلى الآخر. وسميّ بذلك لأنّه يضم السور إلى السور، والآيات إلى الآيات، والحروف إلى الحروف.[4]

أو مشتق من القرائن، لأنّ الآيات منه يصدق بعضها بعضا، ويشابه بعضها بعضا، فهي قرائن.[5] أو مشتق من القرء، بمعنى الجمع "لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة الذكر".[6]

---

[1] – لسان العرب، ابن منظور محمد بن أبي مكرم، دار صادر، بيروت–لبنان، 1968، مادة: (قرأ)، ج5، ص 3563.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط4، القاهرة، 1978، ج1، ص68.

[4] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المصدر نفسه، ج1، ص68.

[6] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ولكن أرجح الأقوال هو أنّه مشتق من الفعل "قرأ"، لأنّ ما عداه لا يظهر له وجه وجيه، ولا يخلو توجيه بعضه من كلفة، ولا من بُعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة.[1]

ب)– القرآن في الاصطلاح:

القرآن اصطلاحا هو:

(كلام الله تعالى المعجز المنزّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله القرشي (ﷺ)، بواسطة جبريل (عليه السلام)، المنقول إلينا بالتواتر، والمحفوظ في الصدور، والمسطور في المصاحف، والمتعبّد بتلاوته، والذي أوّله سورة الفاتحة وآخره سورة الناس...).[2]

2)– تعريف القراءات:

أ)– القراءة في اللغة:

ورد الفعل الثلاثي (قرأ) في كتب اللّغة بمعنى جمع وضمّ أجزاء الشيء بعضها إلى بعض، وهو الأصل في المعنى، ومنه قولهم: (ما قرأت هذه الناقة سلى).[3] وما قرأت جنيناً، أي: لم تضم رحمها على ولد.[4]

[1] – ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، طبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت)، ج1، ص 14.

[2] – يرجع في ذلك إلى: المصدر نفسه، ص19-20.

[3] – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، والصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1978، والقاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1983 مادة: (قرأ).

[4] – ينظر: الصحاح، الجوهري، مادة: (قرأ)، والاتقان، السيوطي، ج1، ص113.

قال عمرو بن كلثوم التغلبي:

تُريك إذَا دَخَلت على خَلاءٍ ** وقَدْ أمنتْ عُيون الكاشحِينا**

ذِراعَي عَيْطَلٍ أدْمَاءَ بَكْرٍ * هَجَان اللّونِ لَمْ تَقْرأ جنينا**[1]

يعني بقوله: (لم تقرأ جنيناً) لم تضم رحماً على ولد. وفيه قول آخر: (لم تقرأ جنينا) أي: لم تلقه.[2]

ومعنى قرأت القرآن بناء على هذا: لفظت به مجموعاً.[3] وسميّت قراءة الخطّ قراءة؛ لأن القارئ يجمع الحروف بعضها إلى بعض فيقرؤها.[4]

وفرّق ابن قيِّم الجوزية بين قري يقرى وبين قرأ يقرأ؛ فالأولى من باب الياء من المعتل ومعناها: الجمع والاجتماع، والثانية من باب الهمز ومعناها الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأنّ قارئه يظهره ويخرجه مقدّراً محدوداً لا يزيد ولا ينقص، ويدلّ عليه قوله تعالى:

﴿إنّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقُرآنهُ﴾ [القيامة:17]

ففرّق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحداً لكان تكريراً محضاً.[5]

ب)– القراءة في الاصطلاح:

– يذكر العلماء للقراءة عدّة تعريفات:

---

[1] – قوله: "بكر هجان اللون" البكر الناقة التي ولدت ولداً واحداً وقد يطلق على الناقة التي لم تلد، وقوله: "لم تقرا جنيناً" أي: لم تضم في رحمها جنيناً. ومعنى البيتين: تريك هذه المرأة إذا أتيتها خالية وأمنت عيون اعدائها؛ تريك ذراعين ممتلئين لحماً كذراعي ناقة طويلة العنق لم تلد بعد ولم تضم رحمها على ولد ولم تلقه؛ يصفها بالسمن والبياض. ينظر: شرح الزوزني للمعلقات، تح: عمر فاروق الطباع، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط1، بيروت –لبنان،(د.ت)، ص203– 204.

[2] – ينظر: جامع البيان، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت–لبنان، 1999، ج1، ص95–96.

[3] – ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محب الدين محمد بن مرتضى الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، منشورات وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، (د.ت)، مادة: (قرأ).

[4] – ينظر: الصحاح، الجوهري، مادة: (قرأ)، 65/1.

[5] – ينظر: زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة ناشرون،ط1،بيروت–لبنان،2006، ص635.

فهي عند الزركشي: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما".[1] أما ابن الجزري فقد ذكر أنّها: "علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها معزو لناقلة".[2]

ولم يبتعد البنا الدمياطي عن هذين الحدّين كثيراً، إذ قال: "علمٌ يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع".[3]

أما المحدثون فقد وضعوا للقراءة حدّاً ، ومنهم محمد سمير اللبدي عرّفها بأنّها: "تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً، وتخفيفاً على العباد".[4]

وعرّفها الدكتور السيد رزق الطويل بأنّها: "وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية أو التصريفية، أو النحوية، واختلاف القراءات على هذا النحو اختلاف تنوّع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض؛ لأنّ التناقض والتضاد ينزّه عنهما الكتاب العزيز".[5]

ولعلّ هذا التعريف من أبرز وأفضل التعريفات التي قيلت في القراءة، ومن هذه التعاريف يمكن أن نخلص إلى أنّ علم القراءات: علم يعلم به كيفيّة أداء اختلاف ألفاظ الوحي في القرآن الكريم والنطق بها كما نطق بها الرسول (ﷺ) مع عزو كل حرف إلى ناقله.

---

[1] – البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، ط1 القاهرة–مصر، 1975، ج1، ص318.

[2] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، مراجعة: محمد حبيب الشنقيطي وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980، ص3.

[3] – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي، تح: شعبان أحمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1 القاهرة–مصر، 1987، ص5.

[4] – أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية، ط1، الكويت، 1978، ص309.

[5] – في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ط1، مكة المكرمة، 1985، ص27.

3)- علاقة القراءات بالقرآن الكريم:

للعلماء في ذلك آراء ثلاثة:

أ- القراءات والقرآن الكريم حقيقتان متغايرتان:

وهو رأي الإمام بدر الدين الزركشي ودليله: " أنّ القرآن هو الوحي المنزَّل على محمّد (ﷺ) للبيان والإعجاز. والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيّتها من تخفيف وتشديد وغيرهما. ولا بُدَّ فيها من التلقّي والمشافهة؛ لأنّ فيها أشياء لا تحكم إلاّ بالسماع والمشافهة." [1]

وقد تبعه في ذلك الإمام شهاب الدين القسطلاني في كتابه (لطائف الإشارات لفنون القراءات).[2]

ب- القراءات والقرآن الكريم حقيقتان بمعنى واحد:

وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد سالم محيسن: "لأنّ القرآن مصدر مرادف للقراءة والقراءات جمع قراءة؛ إذن فهما حقيقتان بمعنى واحد، كما أنّ أحاديث نزول القرآن على الأحرف السبعة تدلّ دلالة واضحة على أنّه لا فرق بينهما؛ إذ كلّ منهما وحيّ منزّل." [3]

ج- القراءات والقرآن الكريم ليسا متغايرين تغايرا تاما وليسا متحدين اتحادا كليا:

وذهب الدكتور شعبان محمد إسماعيل إلى: " أنّهما ليسا متغايرين تغايرًا تامًّا، كما أنّهما ليسا متحدين اتحادًا كليًّا؛ بل بينهما ارتباط وثيق كارتباط الجزء بالكلّ.

وذلك لأنّ:

---

[1] - راجع: البرهان، الزركشي، ج1، ص318، وص171- 172، والإتحاف، الدمياطي، ج1، ص68-69.

[2] - ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1972، ج1، ص171-172.

[3] - انظر: في رحاب القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1989، ج1، ص209-210.

1- القراءات لا تشتمل كلمات القرآن كلّه؛ بل توجد في بعض ألفاظه فقط.

2- تعريف القراءات يشمل المتواترة والشاذة، وقد أجمعت الأمة على عدم قرآنيّة القراءات الشاذّة." [1]

والذي يمكن الذهاب إليه -والله أعلم- هو أن نفصِّل القول في القراءات:

وهو أنّ القراءات على قسمين هما:

- **القسم الاول: القراءة المقبولة**

وهي التي توافرت أركان القراءة الصحيحة، والتي يجب على كل مسلم اعتقاد قرآنيتها والتعبّد بها، وهذا ما يقال في القرآن كذلك، وهل يقرأ القرآن إلاّ براوية من روايات القراءات المتواترة؟

- **القسم الثاني: القراءة المردودة**

وهي التي اختّل فيها شرط من الشروط الثلاثة لقبولها، وهي التي يطلق عليها الشاذّة، والتي لا يجوز اعتقاد قرآنيتها، ولا تجوز القراءة بها تعبّدًا.

وعلى هذا فالقراءات الشاذة هي غير القرآن، وبينهما تغاير كلّي، فهما حقيقتان متغايرتان؛ لأنّ الشاذّة حتى لو ثبتت قراءة منها بسند صحيح لا يعتقد قرآنيتها؛ بل تعتبر من الأخبار الآحاد، والقرآن يشترط فيه التواتر.

[1] - ينظر: القراءات أحكامها ومصدرها، شعبان محمد إسماعيل، رابطة العالم الإسلامي، ط2، مكة المكرمة، 1993، ص23 وما بعدها، وهامش كتاب الإتحاف، الدمياطي، ج1، ص69.

ثانيا: بين القراءات والأحرف السبعة

1)- نزول القرآن على سبعة أحرف:

أ)- إثبات نزول القرآن على سبعة أحرف:

لقد ثبت نزول القرآن على سبعة أحرف من أحاديث الرسول (ﷺ)، ومنها حديث:

" **نزل القرآن على سبعة أحرف.** "

من رواية جمع من الصحابة (رضي الله عنهم)، الذين بلغ عددهم واحدا وعشرين صحابيّا، وقد نصّ أبو عبيد على تواتره.[1]

وأخرج أبو يعلى في مسنده أنّ عثمان (رضي الله عنه) قال على المنبر: أذكر الله رجلا سمع النبي (ﷺ) قال:

" **إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف كلّها شاف كاف.** "

لما قام. فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.[2]

ب)- المراد بالسبعة:

المراد بها حقيقة العدد المعروف في الآحاد بين الستّة والثمانية، لأنّ توارد النصوص على العدد سبعة لا يعقل أن يكون غير مقصود، لا سيّما إذا لاحظنا أنّ الحديث تناول قضية لا يمكن أن يكون الكلام فيها غامضاً لتعلّقها المباشر بالقرآن وطريقة نزوله.[3]

---

[1] - ينظر: المدخل في علم القراءات، محمد بن محمود حوا، ص12.

[2] - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدس، القاهرة-مصر،1352هـ، 152/7.

[3] - ينظر: المدخل في علم القراءات، محمد بن محمود حوا، ص12.

2)- المراد بالأحرف السبعة:

أ)- الحرف في اللغة:

الحرف جمعه أحرف، ويطلق في اللغة على معان كثيرة: "فالحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومن الجبل أعلاه المحدد، وواحد حروف التهجي، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة ومسيل الماء. وعند النحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وقوله تعالى:

﴿ **ومن النّاس من يعبد الله على حرف** ﴾ [الحج:11]

أي وجه واحد وهو أن يعبده على السرّاء لا على الضرّاء أو على شكّ أو على غير طمأنينة من أمره أي لا يدخل في الدين متمكّناً"[1]

وهذه المعاني الكثيرة تدلّ على أنّ لفظ الحرف من قبيل المشترك اللّفظي، والمشترك اللّفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام، وأنسب المعاني بالمقام هنا في لفظ الحرف أنّه الوجه.

ب)- الحرف في الاصطلاح:

أما معنى حديث الأحرف السبعة:

فقد تعددت أقول العلماء في تفسير هذا الحديث، حتى بلغت أربعين قولاً، ونكتفي هنا بذكر القول المختار وهو: "إن المراد بالأحرف السبعة يحتمل أن يحمل على الأوجه السبعة التي يرجع إليها اختلاف لغات ولهجات العرب، وإن اختلف في تحديدها، فبالإمكان اختيار القول الجامع لكل أنواع الخلاف دون استثناء، وهو قول أبي الفضل الرازي وأبي حاتم السجستاني ومن وافقهما ."[2]

---

[1] - ينظر: القراءات القرآنية- تاريخها، ثبوتها، حجيّتها، أحكامها-، عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت-لبنان، 1999، ص102.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص 139.

3)- صلة الأحرف السبعة بالقراءات السبع:

الأحرف السبعة التي أنزلت على النبيّ (ﷺ) على نوعين:

1- مخالف للرسم، بزيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير.
2- موافق للرسم ولو احتمالاً، ولكنّه مختلف في اللهجات.

يقول الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدودي فيما نقله عنه الإمام ابن الجزري في منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ((الحروف السبعة التي أخبر النبيّ (ﷺ) أنّ القرآن نزل عليها تجري على ضربين:

أحدهما: زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى وتقدّم كلمة على أخرى وذلك نحو ما روي عن بعضهم: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من رّبكم في مواسم الحج) وروي عن بعضهم: (حم سق) و (إذا جاء فتح الله والنصر)، فهذا الضرب وأشباهه متروك لا تجوز القراءة به ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب والضرب والسجن على ما يظهر له من الاجتهاد.

فإن قرأ وجادل عليه، ودعا الناس إليه وجب عليه القتل،[1] لقول النبيّ (ﷺ) :

" **المراء في القرآن كفر.** "

ولإجماع الأمة على اتّباع المصحف المرسوم.

والضرب الثاني: ما اختلف القراء فيه من إظهار وإدغام وروم وإشمام وقصر ومدّة تخفيف وشدّ وإبدال حركة بأخرى وياء بتاء وواوٍ بفاء وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب فهذا الضرب

[1]- وذلك لأنه يعتبر مرتداً.

هو المستعمل في زماننا هذا وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار، سوى ما وقع في حروف يسيرة فثبت بهذا أنّ القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن)).[1]

وقد يلتبس على الكثير من الناس أنّ الأحرف السبعة هي القراءات السبع، فيتوهّم ذلك وهذا غير صحيح، فلا وجه صلة مخصوص مرتبط بين القراءات السبع والأحرف السبعة.

إذن: "ليس المقصود بالأحرف السبعة هذه القراءات السبع التي اختارها الأئمة من بين القراءات التي وصلت إليهم، ولا حتى أيّ قراءة معيّنة نسبت إلى قارئ معين".[2]

ثالثا: نشأة القراءات

1)- ظهورها:

إنّ تأريخ نشأة القراءات ومصدرها له علاقة قوية بما جاء عند البخاري من أنّ عروة بن الزبير حدّث: "إنّ المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القارئ حدّثاه: أنّهما سمعا عمر بن الخطاب (ﷺ) يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله (ﷺ) فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله (ﷺ) فكدت أساوره في الصلاة، فتصبّرت حتى تسلّم، فلبَّبْته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله (ﷺ) فقلت: كذبت، فإنّ رسول الله (ﷺ) قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله (ﷺ) فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله (ﷺ) أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله (ﷺ): كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله (ﷺ): كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة

[1] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، ، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت، 1999، ص70-71.

[2] – رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية،ط1، بيروت، 1982، ص151.

أحرف، فاقرؤوا ما تيسَّر منه".[1]

وهذا الحديث صحيح، ولا مجال للارتياب والتشكيك في صحته، فقد عَدَّ السيوطي في الإتقان واحداً وعشرين صحابياً ورد عن طريقهم هذا الحديث.[2]

وتصويب الرسول (ﷺ) لكلتا القراءتين بقوله: (كذلك أنزلت) يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الاختلاف في القراءة كان مصدره الوحي وسنده يصل إلى الرسول (ﷺ).

2)- مراحل نشأتها:

مرّت القراءات القرآنية من حيث الصحّة والشذوذ بمراحل:

المرحلة الأولى:

بدأت منذ زمن النبي (ﷺ) وبالتحديد بعد الهجرة، إذ إنَّ حديث اختلاف عمر وهشام في قراءة سورة الفرقان كان بعد الهجرة، وامتدت حتى توحيد عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، وفي هذه الفترة كان الصحابة (رضي الله عنهم) يسمعون القرآن من رسول الله (ﷺ) فكان كل صحابي يقرأ بما سمع. ولما كثرت الفتوحات وتوزع الصحابة (رضي الله عنهم) على الأمصار، صار كل صحابيّ يُعلِّم المصر الذي فيه القراءة التي سبق وأن تعلّمها، فاختلفت -تبعاً لذلك- قراءات الأمصار،[3] وفي هذه المرحلة لم يظهر مصطلح الشذوذ بَعْدُ، إذ إنّ القراءة كانت تعتمد على الرواية فقط.

---

[1] - صحيح البخاري، البخاري، دار الفكر، بيروت، 1968، 6/227-228، وينظر: صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة-مصر، 1954، 1/560-561.

[2] - الإتقان، السيوطي، ج1، ص45.

[3] - ينظر: الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد بن أبي طالب القيسي، تح: محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق 1979، ص15-16.

المرحلة الثانية:

وبدأت منذ أن نسخ عثمان (ﷺ) المصاحف ووزّعها على الأمصار الإسلامية والسبب في ذلك هو أنّه لما كثرت الفتوحات والتقى أهل الأمصار الذين اختلفت قراءاتهم-كما ذكر في المرحلة الأولى- والتقى بعضهم ببعض في غزوة أرمينية، صار بعضهم يخطّئ الآخر، فبلغ ذلك الخليفة عثمان (ﷺ)، فأمر بتوحيد المصاحف واستنساخها وتوزيعها على الأمصار،[1] وكان أهلها يقرؤون من القراءات التي سبق أن تعلّموها ما كان منها موافقاً لرسم هذا المصحف الذي أرسل إليهم، فأضيف بذلك شرط لقبول القراءة، فظهر تبعاً لذلك مصطلح القراءة الشاذّة.[2] وإلى ذلك أشار أبو منصور الأزهري بقوله: "من قرأ بحرف شاذ يخالف المصحف، وخالف بذلك جمهور القرأة المعروفين، فهو غير مصيب، وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة، ومذهب الراسخين في علم القرآن قديماً وحديثاً".[3]

وهكذا "صارت صحة الرواية وموافقة الخط أهم شرطين لقبول القراءة"،[4] وما عداها فهي قراءة شاذّة.

المرحلة الثالثة:

وبدأت بعد استقرار قواعد اللغة، وذلك بعد أن كثرت الفتوحات الإسلامية ودخل الناس في دين الله أفواجا واختلطت الأقوام غير العربية بالعرب فشاع اللحن، الأمر الذي دفع العلماء المخلصين إلى التفكير بوضع قواعد للغة فكانت الخطوة الأولى في ذلك هي قيام أبي الأسود الدؤلي بنقط المصحف نقط أعراب.[5] وبعد استقرار هذه القواعد، وحتى تكون القراءة بالغةً المثل الأعلى في عربيّتها

---

[1] – ينظر: صحيح البخاري، 226/6.

[2] – ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، ط3، بيروت-لبنان، 1985،ص23.

[3] – تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد العظيم محمود، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، مصر، 1964 ج5، ص14.

[4] – رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ص631.

[5] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ابن النديم)، تح: رضا تجدد، طهران، 1971، ص45-46.

أضاف بعض العلماء والنحاة منهم خاصة، شرطاً ثالثاً لقبول القراءة، وهو موافقة العربيّة ولو بوجه.[1] أو قُل موافقة هذه القواعد التي استقرّت؛ إذ إنَّ موافقة العربية كان موجوداً منذ زمن النبي (ﷺ)، كيف لا ؟! والقرآن أنزل على قوم لغتهم العربية.

المرحلة الرابعة:

وبدأت بعد اختيار ابن مجاهد سبعة من الأئمة لشهرتهم وثقتهم،[2] في كتابه (السبعة في القراءات) مرحلة تغيّرت فيه معاني مصطلح الشذوذ، فقد عدّ ما خرج عن هذه السبعة حيناً من الدهر شاذّاً،[3] وقد أشار ابن جنّي إلى ذلك بقوله: "والقراءات على ضربين ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة...وضرب تعدّى ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذّاً، أي خارجاً عن قراءات القرّاء السبعة المقدّم ذكرها".[4]

المرحلة الخامسة:

وهي المرحلة التي عاد فيها مفهوم الشذوذ يُطلق على كلّ قراءة فقدت شرطاً من الشروط المذكورة في المرحلة الثالثة، ويمكن أن يعتبر عصر الدّاني هو العصر الذي استقرّت فيه هذه الشروط الثلاثة.[5] ولم تتغيّر إلى يومنا هذا.

---

[1] – ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ص650.

[2] – وهم: ابن عامر ، وابن كثير ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، وحمزة بن حبيب الزيات ، ونافع بن عبد الرحمن و الكسائي .

[3] – ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ص658.

[4] – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة–مصر، 1994، ج1، ص32.

[5] – ينظر: القراءات القرآنية تأريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، ص45.

رابعا: أسباب الخلاف في القراءات وأوجهه

لقد اختلف القراء فيما بينهم كما سبق الحديث، وفيما يلي بيان لأسباب الخلاف وأوجهه:

1)- أسبابه:

لقد تكلّم كثير من العلماء والباحثين عن أسباب اختلاف القراءات، يقول الأستاذ عبد الهادي الفضلي: "إنّ القراءات القرآنية ترجع في اختلافها إلى سببين رئيسين هما:

أ- **تعدد النزول:** ويدخل فيه قراءة النبيّ (ﷺ)، وكثير من المروي عن الصحابة (رضي الله عنهم) عن النبيّ (ﷺ)، وبعض من تقرير النبيّ (ﷺ).

ب- **تعدد اللهجات:** ويدخل فيه القليل من فعل النبيّ (ﷺ)، والكثير من تقريره (ﷺ).

وكذلك نخلص إلى أنّ هذا التعدّد في القراءات كان تيسيراً وتوسعة على الأمّة الإسلاميّة وهي الأمّة المرحومة."[1]

غير أنّ المتطلع إلى الأحرف السبعة أولا، والقراءات ثانياً، يجد أنّ السبب المباشر في اختلافها هو ما في القراءة الواحدة من مشقّة على القبائل العربيّة، وهذا سبب صرَّح به الرسول (ﷺ) في معرض حديثه مع جبريل (عليه السلام)، حيث قال (ﷺ) لجبريل: "... **اسأل الله معافاته ومعونته فإن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردّد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف.**"[2]

2)- أوجهه:

قام العلماء باستقراء القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها محاولين حصر وجوه الخلاف فيها، وقد انتهى بهم البحث إلى أنّ أوجه الاختلاف تنحصر في الآتي :

---

[1] - المصدر السابق، ص101-102.

[2] - مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ص138-139.

أ- الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغيّر في معنى الكلمة وصورتها.

وألحق ابن الجزري الاختلاف في الأصول القرآنيّة بهذا النوع، يقول: "...وأمّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمدّ والقصر والإمالة والفتح والتحقيق والتسهيل والإبدال والقلب ممّا يعبّر عنه بـ (الأصول) فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع فيه اللفظ والمعنى ...)."[1]

ب- الاختلاف في الحركات مع تغيّر المعنى وبقاء الصورة.

ج- الاختلاف في حروف الكلمة مع تغيّر معنى الكلمة وبقاء صورتها.

د- الاختلاف في الحروف مع تغيّر الصورة وبقاء المعنى.

هـ- الاختلاف في الحروف مع تغيّر المعنى وتغيّر الصورة.

و- الاختلاف في التقديم والتأخير .

ي- الاختلاف في الزيادة والنقصان.[2]

[1] - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ت)، ج1، ص26-27.

[2] - لمزيد من التفصيل في هذه الوجوه بنظر: تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د.ت)، ص28-29، فضائل القرآن، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، بيروت-لبنان 1979، ص38، النشر، ابن الجزري، ج1، ص26 -27، القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، مطبعة السعادة، مصر 1368 هـ، ص13-20، القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضلي، ص89-90.

خامسا: أنواع القراءات

أ)– أركانها:

لتكون القراءة صحيحة لا بدّ من توافر ثلاثة شروط أجمع عليها علماء هذا الفن، فإذا نقص شرط منها انتفت الصحّة عن القراءة، وكانت غير صحيحة وبهذه الشروط تتميّز القراءة الصحيحة من الشاذّة.

وهذه الشروط جمعها ابن الجزري في (طيّبة النشر) بقوله:

فكلّ ما وافق وجه نحوِ * وكان للرسم احتمالا يحوِي**

وصحّ إسنادا هو القرآن * فهذه الثلاثة الأركان**

وحيثما يختلُّ ر كن أثبت * شذوذه لو أنّه في السبعة**[1]

وهذه الأركان التي تناولها ابن الجزري هي:

أولا– موافقة القراءة لوجه من أوجه النحو (اللغة العربيّة):

سواء أكان هذا الوجه في الذروة العليا من الفصاحة، أم كان أنزل من ذلك مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضرّ مثله مع قوّته، ولا يشترط في قبول القراءة أن تكون موافقة لأفصح الأوجه من اللغة، ولا أن تكون موافقة لوجه مجمع عليه بين النحاة، بل متى ثبتت القراءة عن الأئمّة وجب قبولها، ولو كانت موافقة لوجه مجمع عليه أو مختلف فيه، ولذا لا يعدّ إنكار بعض النحاة لقراءة ما قدحا فيها وسببا في ردّها.

[1] – طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ضبط محمد تميم الزغبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط1،دمشق–سوريا، 2007، ص32.

ثانيا– موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا:

إنّ موافقة رسم المصحف قسمان:

القسم الأول: الموافقة التحقيقيّة

وهي الموافقة الصريحة، نحو قوله تعالى:

﴿**إن ينصركم الله فلا غالب لكم**﴾ [آل عمران:160]

فكلّ كلمة في هذه الآية موافقة تحقيقا رسم المصحف.

ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿**إن جاءكم فاسق بنبإ فتبيّنوا**﴾ [الحجرات: 6]

فكلمة ﴿**فتبينوا**﴾ بما اشتملت عليه من قراءتين موافقة لرسم المصحف تحقيقا، لأنّ جميع المصاحف العثمانيّة كتبت مجردة من النقط والشكل فكانت محتملة لأكثر من قراءة وكانت كل قراءة موافقة الرسم تحقيقا فهي: ﴿**فتبينوا**﴾ و ﴿**فتثبتوا**﴾.

القسم الثاني: الموافقة التقديريّة

وهي الموافقة غير الصريحة، ويقال لها الموافقة الاحتماليّة، وهي الموافقة في التقدير والاحتمال فحسب، وذلك مثل قراءة:

﴿**ملك يوم الدّين**﴾ [الفاتحة:4]

بإثبات الألف فيها فإنّ هذه القراءة لا توافق الرسم تحقيقا وصراحة، لأنّ هذه الكلمة كتبت بحذف الألف في جميع المصاحف، ولكنّها توافقه في التقدير والاحتمال فحسب، إذ يقال على هذه

القراءة: إنّ الألف قد حذفت من هذه الكلمة ﴿**ملك**﴾ في رسم المصحف اختصارا مع ملاحظتها وتقدير وجودها في الكلمة فأصلها: ﴿**مالك**﴾.

ثالثا– صحّة إسناد القراءة:

وذلك بأن يرويها عدل ضابط عن مثله من أول السند إلى آخره حتى تنتهي إلى رسول الله (ﷺ) من غير شذوذ ولا علة قادحة، وتكون القراءة مع ذلك كله مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له.

وقد اشترط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة الإسناد، وزعم أنّ القرآن لا يثبت إلاّ بالتواتر، وأنّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به القرآن.

وهكذا صار مصطلح القراءات الصحيحة يطلق على كل قراءة وجدت فيها هذه الأركان الثلاثة، سواء أكانت عن السبعة أم عن غيرهم، وكل قراءة اختل فيها ركن من هذه الأركان أطلق عليها مصطلح الشذوذ ولو كانت عن السبعة أو عن العشرة،[1] أو عن غيرهم.

وإلى هذا أشار ابن الجزري بقوله:

"كل قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردَّها، ولا يحلّ إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السلف والخلف".[2]

[1] – وهم الثلاثة المكملون للسبعة: وهم: أبو جعفر ، وخلف ، ويعقوب.

[2] – النشر، ابن الجزري، ج1، ص9.

ويعتبر ركن صحّة الرواية أهمّ ركن من هذه الأركان، إذ من دونه تعتبر القراءة مردودة وباطلة، ولا تسمّى حتى شاذّة،[1] وان وافقت رسم المصحف والعربية، ولذلك لابدّ من توّفر المشافهة والسماع في القراءة.[2]

أمّا موافقة رسم المصحف فتأتي بالدرجة الثانية، وهذه الموافقة قد تكون تحقيقاً أو تقديراً فعلى سبيل المثال لفظة ﴿ملك﴾ في قوله تعالى:

﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة:4]

تقرأ: ﴿**ملك**﴾ وهو التحقيق، وتقرأ ﴿**مالك**﴾ وهو التقدير.[3]

وأما الركن الثالث فهو تكميل للشرطين السابقين.

ويمكن القول إنَّ القراءات السبع هي من نوع القراءات المتواترة الصحيحة التي يُقْرَأ بها في الصلاة، وهو المشهور والمختار في القراءات الثلاثة المكمّلة للسبع،[4] وقراءات القرّاء الأربعة الزائدة على العشر،[5] وغيرها من القراءات التي لم تنسب لأحد من القرّاء العشر هي من نوع القراءات الشاذّة.[6]

كما يمكن القول إن القراءات السبع وما أضيف إليها من القراءات الثلاثة وهي قراءة يعقوب بن إسحاق، وأبي جعفر المدني، وخلف بن هشام قراءات صحيحة، وما زاد عنها فهو من القراءات الشاذة.[7]

---

[1] – ينظر: البرهان، الزركشي، ج1، ص323.

[2] – ينظر: النشر، ابن الجزري، ج2، ص358.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص11.

[4] – ينظر: الإتحاف، الدمياطي، ص7.

[5] – وهم: الحسن البصري، وابن محيصن ، والأعمش، واليزيدي .

[6] – ينظر: الإتحاف، الدمياطي، ص7.

[7] – ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري تح: عبد الحليم قابة، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996م، ص75.

ب)– أنواعها:

قسّم العلماء القراءات القرآنيّة بالنظر إلى مدى توافر أركان القراءة فيها إلى عدّة أنواع وهي:

1)– القراءة المتواترة:

وهي القراءة التي رواها جماعة عن جماعة من غير تواطئهم على الكذب وهذا غالب القراءات القرآنيّة المقروء بها.

2)– القراءة المشهورة:

و هي القراءة التي صحّ سندها ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالا ووافقت وجها من وجوه العربيّة، واشتهرت عند القرّاء بالقبول.

وهذان النوعان من القراءة هما المقبولان المقروء بهما.

3)– الأحادية:

وهي التي لم تصل في نقلها إلى مستوى يفيد باتصالها بالنبيّ مع كونها جامعة للشروط الثلاثة.[1]

ويعدّ هذا النوع من القراءات من الضوابط التي وضعها العلماء للتمييز بين القراءات المتواترة وغيرها،[2] على رأي القائلين: ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن وإن وافق العربيّة ورسم المصحف ونقله الثقات؛[3] لأنّ القرآن عند جمهور المذاهب الأربعة هو:

[1] – ينظر: القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضلي، ص57-59.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص17.

[3] – ينظر: المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسي، دار صادر، بيروت–لبنان، 1987، ص181.

"ما نقل بين دفّتي المصحف نقلاً متواتراً "،[1] وتدخل في الأحادية القراءات المنسوبة إلى الصحابة، وهي التي استفاض نقلها وتلقّتها الأمّة بالقبول.[2]

وقد يلحق هذا النوع عند بعضهم بالمتواتر؛ لاقترانه بما يفيد العلم باتّصاله بالنبيّ (ﷺ).[3]

4)- الشاذّة:

وهي المخالفة للرسم العثماني، التي لم تتلقّها الأمّة بالقبول لعدم استفاضتها.[4]

ويعرّفها ابن الجزري بقوله: "ما وافق العربيّة وصحَّ سنده وخالف الرسم".[5]

وقد اختلف العلماء في تحديد ضوابط الشذوذ في القراءات القرآنيّة ممّا أدّى إلى عدم استقرار المعنى، وسنعرض ذلك فيما يأتي:

أ- حكى مكي بن أبي طالب القيسي رواية لنافع بن أبي نعيم نصها: "قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذّ فيه أحد تركته حتى اتبعت هذه القراءة".[6] هنا تكمن إشارة إلى شذوذ القراءة المنقولة عن طريق الآحاد.

وقال القسطلاني بإجماع الأصوليين والفقهاء وغيرهم على أنّ الشاذّ ليس بقرآن لعدم تواتره.[7]

ب- الشاذّ ما خالف الرسم العثماني وإنّ صحَّ النقل، ووافق العربيّة، قال مكي: "...ما صحَّ نقله في الآحاد، وصحَّ وجهه في العربيّة، وخالف لفظه خطّ المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلّتين:

إحداهما: أنّه لم يؤخذ به بإجماع، إنّما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد.

---

[1] - الإتحاف، الدمياطي، ص181.
[2] - ينظر: منجد المقرئين، ابن الجزري، ص16.
[3] - ينظر: القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضلي، ص57-58.
[4] - ينظر: المصدر نفسه، ص58-59.
[5] - منجد المقرئين، ابن الجزري، ص165.
[6] - الإبانة، مكي القيسي، ص17.
[7] - ينظر: لطائف الإشارات، القسطلاني، ج1، ص72-73.

والأخرى: أنّه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على معيبه وصحّته ولا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحده".[1]

ج- الشاذّ ما لا وجه له في العربيّة، يقول أبو الحسن علي بن محمّد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي: "هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة، ولا وجه له في العربيّة، فهذا لا يقبل وإن وافق خطّ المصحف".[2]

وقد ظلّت هذه الأنواع للقراءات الشاذّة تمثل مفهوم الشذوذ حتى عصر ابن مجاهد إذ ظهر مفهوم جديد للشاذّ، وهو ما خرج عن القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد في كتابه الموسوم بـ (السبعة)، أشار إلى ذلك ابن جنّي عند كلامه عن أقسام القراءات.[3]

وجاء ابن خالويه ليضيف قارئاً آخر إلى القراء السبع، هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي.[4] فالشاذّ عنده ما خالف القراءات الثمان، ثم ظهر مفهوم جديد للشاذّ من القراءات وهو ما ذكره أبو شامة ،[5] إذ قال: "كل قراءة ساعدها خطّ المصحف مع صحّة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلفت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنّها شاذّة، أشار إلى ذلك جماعة من المتقدّمين".[6]

ظلّت هذه الأركان الثلاثة مقياساً في تمييز القراءات الصحيحة من الشاذّة زمناً طويلاً حتى مجيء ابن الجزري الذي حقّق المسألة وقرّر فيها بما يلي:

---

[1] - المصدر السابق، ص18-19.

[2] - جمال القرّاء وكمال الإقراء، علم الدين علي بن محمد السخاوي، تح: علي حسين البواب، مكتبة التراث، ط1، بيروت-لبنان ج1، ص243.

[3] - ينظر: المحتسب، ابن جني، ج2، ص70.

[4] - ينظر: تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، دار القلم، الكويت، 1966، ص11.

[5] - أبو شامة هو عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم شهاب الدين أبو شامة، مقرئ مفسر مؤرخ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي (ابن الجزري) عني بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان،1987، ص18.

[6] - ينظر: المرشد الوجيز، أبو شامة، ص103.

"إن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردَّها، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على النّاس قبولها، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى أختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السلف والخلف".[1] فحدث للقراءات شيء من التوسّع، فأضيفت ثلاث قراءات إلى القراءات السبع وقد مرّ ذكرها.

وأصبح الشاذ ما خالف القراءات العشر، يقول ابن الجزري: "...فالذي وصل إلينا اليوم متواتراً وصحيحاً مقطوعاً به قراءات الأئمّة وروّاتهم المشهورين، هذا الذي تحرّر من أقوال العلماء وعليه النّاس اليوم".[2]

5)- المدرجة:

وتسمى القراءة التفسيريّة أيضا، وهي ما زيدت في القراءات على وجه التفسير، كقراءة ابن عباس: " ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من رّبكم في مواسم الحجّ فإذا أفضتم من عرفات..."

فقوله: "في مواسم الحجّ" تفسير مدرج في الآية.

وهذا النوع لا يعتبر قراءة إلا من باب التجوز.

[1] - النشر، ابن الجزري، ج1، ص9، وينظر: البرهان، الزركشي، ج1، ص231.

[2] - النشر، ابن الجوري، ج1، ص71.

6)- الموضوعة:

وهي التي نسبت إلى قائلها من غير أصل، بمعنى خلوّها من السند مطلقا، أو المكذوبة – المختلقة- المنسوبة إلى قائلها، مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي، ونسبها إلى أبي حنيفة.

وهذا النوع ليس بقراءة أصلا، ولكن سمي قراءة تجوزا.

سادسا: أصحاب القراءات

1)- أصحاب القراءات المشهورة:

أ)- القراء السبعة:

أجمع أهل الأمصار على أئمّة اشتهروا بالضبط والإتقان، اختارهم ابن مجاهد في كتابه (السبعة في القراءات)، عرفوا بالقرّاء السبعة، [1] وهم:

1- عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي .

2- عبد الله بن كثير الداري المكي .

3- عاصم بن أبي النجود الكوفي .

4- أبو عمرو بن العلاء البصري .

5- حمزة بن حبيب الزيات .

[1] – لمعرفة أحوالهم وتراجمهم ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى (ابن مجاهد)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 مصر، 1980، ص53-87، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه أوتوبرتزل، ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1996، ص4-7، والبدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ط2، لبنان، 1972، ص7-8.

6- أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم

7- علي بن حمزة الكسائي

ب)- القراء الثلاثة المتمّمون للعشر:

ويتلوهم في الشهرة أصحاب القراءات الثلاث المتمّمة للعشر،[1] والمنسوبة إلى:

8- أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني .

9- أبي محمَّد يعقوب بن إسحاق الحضرمي .

10- أبي محمَّد خلف بن هشام البزار .

2)- أصحاب القراءات الشاذة:

أ)- القراء الأربعة تتمة الأربعة عشر:

ثم يأتي أصحاب القراءات الأربع المتمّمة للأربع عشرة،[2] والمنسوبة إلى:

11- الحسن البصري .

12- الأعمش سليمان بن مهران .

13- اليزيدي يحي بن المبارك .

14- ابن محيصن محمّد بن عبد الرحمن المكي .

[1] - ينظر: نبذة عنهم في شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ضبط وتعليق: أنيس مهرة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1985، ص11-12.

[2] - ينظر: الإتحاف، الدمياطي، ص7.

ب)– القراء الباقون:

القراء الباقون الذين وصلت إلينا قراءاتهم، سواء من الصحابة (ﷺ) أو من بعدهم من التابعين هم على التوالي:

- **من الصحابة:**

وهم: عثمان، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، عبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري، وغيرهم. وقد بعث عثمان بن عفان مع كل مصحف أرسله إلى الأمصار قارئا ماهرا من القراء، يجيد القراءة التي عنيت بها النسخة التي يحملها ليعلم الناس ويقرئهم.

- **من التابعين:**

بالمدينة: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان، وعطاء بن يسار ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن بن هرمز، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

بمكة: عبيد بن عمير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن مُليْكة.

بالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن جبير، والنخعي، والشعبي.

بالبصرة: أبو عالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحي بن يعمر، والحسن، وابن سيرين وقتادة.

بالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، صاحب عثمان، خليفة بن سعد، صاحب أبي الدرداء.[1]

[1] – مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، ط7، القاهرة– مصر، ص 162–163.

الفصل الأول

القراءات القرآنية في الدرس اللغوي

المبحث الأول: حجية القراءات القرآنية

أولا: القرآن وقراءاته حجّة سماعية

ثانيا: الشاهد القرآني في مصادر اللغة

المبحث الثاني: الاحتجاج بالقراءات عند النحاة

أولا: الخلاف النحوي بين المدرستين

ثانيا: الاحتجاج بالقراءات عند المدرستين

المبحث الثالث: توجيه القراءات

أولا: التعريف بعلم التوجيه

ثانيا: توجيه القراءات المختلفة

المبحث الأول:

حجية القراءات القرآنية

أولا: القرآن الكريم وقراءاته حجّة سماعية:

1)- تعريف الحجّة:

أ-الحجّة في اللغة:

قال الخليل: "الحجّة، قارعة الطريق الواضح، والحُجةُ: وجه الظفر عند الخصومة، والفعل حاججتهُ فحججتُهُ، واحتججتُ عليهِ بكذا، وجمعُ الحُجّة: حُجج، والحِجاجُ المصدر".[1]

وذكر الأزهري ذلك، ولكنهُ ربط مدلول الحجّة بالقصد، فقال: "إنها سُميّتْ حُجَّةً، لأنها تُحجُ، أي: تُقصدْ لأن القصد لها وإليها، وكذلك محَجةُ الطريق هي المقصد والمسلك".[2]

وفسّر الجوهري معنى الحجةُ بالبرهان،[3] وجمع ابن منظور كلّ ذلك، ولكنهُ جعل الحُجةَ رديفاً للدليل والبرهان.[4]

وكلمةُ (حُجّة) على صيغة (فُعلة)، وهي من الصيغ التي تأتي بمعنى اسم المفعول،[5] فتأتي بمعنى "ما يُحتجُ بهِ"[6] أيضاً.

---

[1] – العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت-لبنان، 2001، مادة: (حجّ) .

[2] – تهذيب اللغة، الأزهري، مادة:(حجّ).

[3] – تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1989، مادة: (حجّ).

[4] – لسان العرب، ابن منظور، مادة: (حج).

[5] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1975، ج1، ص162.

[6] – معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1970، سورة البقرة ، ص150.

ب–الحجّة في الاصطلاح:

قال الشريف الجرجاني هي: "ما دُلَّ بهِ على صحَّةِ الدعوى".[1] وجاء في دائرة المعارف الإسلامية إن الحجّة هي: "الدليل القاطع الذي يُفحمُ الخصم فلا يحير جوابا".[2]

أو هي إثبات صحة قاعدةٍ، أو استعمالُ كلمةٍ أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سندهُ إلى عربيٍّ فصيح سليم السليقة،.. وإنما احتاج القوم إلى الاجتماع لما خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح، وسكنوا بلادهم وعايشوهم، ونشأ عن ذلك بسُنة الطبيعة أخذٌ وعطاءٌ في اللغة والأفكار، والأخلاق والأعرافِ.[3]

ومما تقدم يمكننا القول: إن الحجّة النحوية هي: الدليل النقلي أو العقلي في إثبات حكمٍ نحويٍّ أو نفيهِ. وإثبات ضده، أو نفيهما جميعاً، وإثبات حكمٍ آخر غيرهما.

والدليل النقلي هو ما يصطلح عليه النحويون بالشاهد النحوي، وأما الدليل العقلي فهو يمثل أحد أدلة النحويين المستندة إلى منطق اللغة وقانونها، أو المنطق العقلي المجرد الذي هو في حقيقتهِ جانبٌ من الفكر النحوي المعتمد على المقاييس المنطقية.

2)– تعريف السماع:

أ–السماع في اللغة:

هو: اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن، والسماع أيضا ما سمعت به فشاع، وتكلم به،[4]

[1] – التعريفات، الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت–لبنان، 1985، ص 72.

[2] – دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة من المستشرقين، إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشنتاوي وعبد الحميد يونس، دار الشعب، القاهرة، ج13، ص369.

[3] – في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1987، ص 6.

[4] – تهذيب اللغة، الأزهري، مادة: (سمع)، ج2، ص123.

وهو أيضا: حس الأذن،[1] و ما وقر فيها من شيء تسمعه.[2]

ب-السماع في الاصطلاح:

هو: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد لكل منها من الثبوت.[3]

وأطلق أبو البركات الأنباري عليه نقلاً، قال: "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة".[4]

فالسماع يصطلح عليه بالنقل أو المسموع أيضا، وهو ما يسمى في عرف النحاة بالشواهد الشعرية.

3)- السماع دليل من أدلّة الصناعة النحوية:

لقد بين ابن الأنباري أن أدلّة النحو أربعة السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.[5]

وقد أخذ النحاة بالسماع، فهذا سيبويه "كان يعتمد بالدرجة الأولى على السماع حتى أنّه لم يكن ليجيز قياسا في مسالة من المسائل أو حكما من الأحكام إن لم يتأكّد بسماع العرب".[6] أما الكسائي وهو من الكوفيين فأهمّ ما يميّز السماع عنده "أنّه كان يتسع في رواية الأشعار واللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، ولم يكن يقتصر في سماعه على الصورة الشائعة عند العرب بل كان يسمع كل ما جاء على ألسنتهم".[7]

---

[1] - لسان العرب، ابن منظور، مادة: (سمع)، ج8 ، ص162.

[2] - تاج العروس، الزبيدي، المادة: (سمع)، ج12، ص227.

[3] - الاقتراح، السيوطي، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2006.، ص24.

[4] - الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت-لبنان، 1976، ص45.

[5] - ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[6] - الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1973، ص412.

[7] - مذهب الكسائي في النحو، ص120.

فالسماع : "طريق مهم اعتمد عليه اللغويون والنحاة القدامى من البصريين والكوفيين وجعلوه أساسا استندوا إليه في تقعيد القواعد".[1]

ويكاد يتفق الباحثون على أنّ مصادر الدراسة اللغوية والنحوية (المسموعة) وهي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف وكلام العرب نظما ونثرا، والكلام الذي يحتج به ينقسم على هذه الأقسام المذكورة.[2]

4)- الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاتهِ:

أ)- الاحتجاج بالقرآن الكريم:

لا ريب في أن القرآن الكريم أفصحُ كلامٍ عربي، بل هو قمّة الفصاحة العربية، تتجلّى فصاحتهُ في إيجاز لفظه وإعجاز معناه، فلن ترى لفظاً أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا نظماً أحسن تنسيقاً من نظمه وأما معانيه فقد بهرت ذوي الألباب.[3] مَدحَه الله تعالى بالبيان والإفصاح، وبحسن التفصيل والإيضاح، وبجودة الإفهام، وحكمة الإبلاغ، وسّماه فرقاناَ، وقال الله تعالى:

﴿**بلسانٍ عربي مبين**﴾ [الشعراء: 195].

وأما ألفاظ القرآن فهي لُبُّ كلامِ العرب، وزبدتهُ وواسطته وكرائمه، وعليها اعتمادُ الفقهاء والحكماء في أحكامِهم وحُكمهِم، وإليها مَفْزعُ حُذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرِهم وما عداها من الألفاظ المتفرعات عنها، والمنتقاة منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة والتبن بالنسبةِ إلى لبوب الحنطة.[4]

---

[1] – القياس النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة، ص11.

[2] – ينظر: في أصول النحو العربي، الأفغاني، ص32 وما بعدها.

[3] – الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، ط1، بغداد–العراق، 1976، ص 200.

[4] – المفردات في غريب القرآن، ص 3–4.

قال يوهان فك: "فالحق أن لغة القرآن تعرض من حيث هي أثرٌ لغويٌ، صورةً فذةً لا يدانيها أثرٌ لغويٌ في العربية على الإطلاق... ففي القرآن الكريم لأول مرةٍ في تاريخ اللغة العربية ينكشف الستار عن عالمٍ فكري، تحت شعار التوحيد لا تعدُ لغة الكهنة والعرّافين الفنية المسجوعة إلا نموذجا واهياً له".[1]

أما آراء علماء العربية وأئمة النحو فيه، فقد اتفقت كلمتهم على اختلاف مذاهبهم النحوية على أنه الينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة الفصيحة، وقد أطرَوه بما يستحقه وقالوا فيه بما هو أهلُه.[2] فالقرآن الكريم أعربُ وأقوى من الحجةِ في الشعر،[3] وإنهُ نزل بأفصح اللغات،[4] وقد أجمع الناس جميعاً إن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح مما في غير القرآن.[5]

فكلُ ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً.[6]

ب)– الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

قال الشيخ سعيد الأفغاني متحدثاً عن القرآن الكريم: "هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة.

أما طرائقه المختلفة في الأداء فهي كذلك؛ إذ إنَّها مروية عن الصحابة وقراء التابعين وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم الاعتيادي بَلْه قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله (ﷺ).

---

[1] – العربية، يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1951، ص4 – 5 .

[2] – الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، ص 201.

[3] – ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، عالم الكتب، ط2، بيروت–لبنان، 1980، ج1، ص14.

[4] – ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تح: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977، ص 26.

[5] – ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرح وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت–لبنان، د ت، ج1، ص 129.

[6] – ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص20.

ولا ننسى بعد ذلك أن أئمة القّراء مثل أبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً.

وقد جرى عُرْف العلماء على الاحتجاج برواياته (يعني: القرآن) سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة. والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو

إذ هي على كل حال أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن".[1]

ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: "القرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد".[2]

ثانيا: الشاهد القرآني في مصادر اللغة

1)- الشاهد القرآني في كتب متن اللغة:

ممّا لا شكّ فيه أنّ القرآن الكريم يعدّ لدى علماء العربية جميعا أعلى الشواهد مرتبة وأسماها مكانة، إذ إنّه أفصح الكلام وأبلغ التعبير، ولا أدلّ على ذلك من كونه قد نزل آيات بينات لأرباب الكلام والبيان، الذين وقفوا حياله مبهورين من نظمه وإحكامه، عاجزين أن يعارضوه ولو بآية.

كما أنه لم يبلغ أيٌّ نص من النصوص المنقولة عن الأسلاف ما بلغه القرآن من ذروة التوثيق، وشدّة الاهتمام بالضبط والعناية بالحفظ، وهذا مصداقا لقوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9]

[1] - في أصول النحو، الأفغاني، ص 28-29.

[2] - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1970، القسم 1، مجلد1، ص2.

فكان هذا من أكبر سرّ عظمته وسبب خلوده إلى يوم الدين. وهو كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ ومن هنا عُدَّ القرآن الكريم مصدرا لجميع العلوم الإسلامية واللغوية.[1]

والقراءة – من باب الاستشهاد اللغوي البحت – نص عربيّ، رَواه أو قرأ به من يوثق في عربيته، ولهذا فهي – حتى على فرض اِختلاف العلماء في صحة التعبد والصلاة بها – تحقق شرط اللغوي، وهو النقل عن العربي الثقة، حتى ولو كان فردًا.

ولما كانت غاية دراسة القراءات هنا غاية لغوية معجمية، لا تتجاوز إثبات وجود اللفظ في اللغة، أو ضبط نطقه، أو ذكر معناه، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التي لا تعمم حكمًا، ولا تبني قاعدة، فلا يفسد هذه الغاية أن تكون القراءة هي النموذج الوحيد المنقول إلينا؛ إذ لم يشترط أحد من اللغويين لحجية النص في مثل هذه الحالة كثرة أو قلة.[2] فنجد تأثير القراءة في المعجم العربي فيشكل ظاهرة لا يمكن إنكارها، في المعاجم العربية جميعا ومنها معجم العين باعتباره الأول في التأليف والعمدة لجميع المعاجم التي تلته في التصنيف.

وقد أثّر (العين) بصفته المعجم الموسوعي الأول والرائد عند العرب، في جميع المعاجم التي ظهرت بعده، وإن اختلف هذا الأثر في كل منها.[3]

2)– الشاهد القرآني في كتب نظام اللغة:

كثيرا ما يلجأ أهل اللغة إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة كلما ألجأتهم الحاجة إلى شاهد يدعمون به رأيهم، أو يعللون به مسألة، أو يوضحون به غامضا، أو يوثقون به رأيا.

وكان النحاة يضعون الشاهد القرآني في الذروة بين الشواهد، فهو الأساس الأول الذي يعتمد عليه في الاحتجاج وتقرير أصول اللغة.

---

[1] – البرهان ، الزركشي ، ج1، ص273-276.

[2] – أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، عبد الرازق بن حمودة القادوسي ، ج1، ص18.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص19.

ولو تأملنا شواهد النحاة وحججهم من القرآن الكريم لوجدنا أن آيات القرآن الكريم تحتل المرتبة الثانية بعد الشعر من حيث عدد الشواهد.

فكتاب سيبويه يعد أشهر كتب العربية لشموله مباحث النحو والصرف وأقدمها، بلغت آيات القرآن فيه ثلاثمائة وثلاثة وسبعين شاهداً، بلا تكرار ومع تكرار بعض هذه الآيات يصبح المجموع أربعمائة وثلاثةً وأربعين شاهداً.[1]

وأما المبّرد فقد استشهد في المقتضب بما لا يقل عن خمسمائة آية.[2]

و قد اِستدل الأخفش الأوسط في كتابه (معاني القرآن) بما يقرُب من مائة واثنتين وعشرين قراءة، منها خمسون شاذةً.

وأُحصي لابن جني في كتابه الخصائص ما يقارب ثلاثمائة وستين آية قرآنية.

وبلغت الشواهد القرآنية في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات عبد الرحمان الأنباري، ما يقارب مئتان وعشرة آية قرآنية.

وهكذا قد دأب النحاة على الاعتماد على الشواهد القرآنية –تدعيما وتأصيلا– لما ذهبوا إليه في كتب النحو بلا استثناء إلى يومنا هذا.

مما تقدم يتبين لنا أن النحاة على اختلاف مذاهبهم أنزلوا النص القرآني منزلاً علياً من حيث قيمة الاستشهاد به والاحتجاج لمذاهبهم.

---

[1] – ينظر: فهارس الآيات في كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988، ج5 ص7 – 28.

[2] – ينظر : المقتضب ،المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت، مقدمة المحقق ، ج1، ص115 – 116 وقد أحصى عبد الجبار علوان النايلة أعداد شواهد النحاة من القرآن الكريم، ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، ص 29 – 30.

المبحث الثاني:

الاحتجاج بالقراءات عند النحاة

أولا: الخلاف النحوي بين المدرستين

1)- مفهومه ونشأته:

أ)- مفهومه:

الخلاف في اللغة:

الخلاف: المخالفة،[1] قال الله تعالى: ﴿**فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ**﴾ [التوبة:81] أي: مخالفة رسول الله (عليه السلام)،[2] قال اللحياني: "سررت بمقعدي خلاف أصحابي، أي: مخالفهم".[3]

والخلاف: المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافا،[4] وفي المثل: (إنما أنت خلاف الضبع الراكب)، أي: تخالف خلاف الضبع؛ لأن الضبع إذا رأت الراكب هربت منه حكاه ابن الأعرابي وفسره بذلك.[5]

---

[1] – ينظر: لسان العرب، ابن منظور ،ج 9، ص86 ، و القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار العلم للجميع، بيروت، د ت، ج3 ص138، وتاج العروس ، الزبيدي، ج6، ص 102.

[2] – ينظر: الصحاح، الجوهري، ج 4، ص1357.

[3] – لسان العرب، ابن منظور، ج 9، ص89، وتاج العروس، ج 6، ص102.

[4] – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج 9، ص90.

[5] – وذلك أن الضبع إذا رأت راكبا خالفته ، وأخذت في ناحية أخرى هربا ، يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون ، ونصب (خلاف) على المصدر، أي : تخالف خلاف الضبع، وإضافة خلاف للضبع من إضافة المصدر إلى فاعله ، والراكب مفعوله، ينظر: مجمع الأمثال والحكم، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، 1988ج1، ص26.

والخلاف ضد الموافقة، وخالف خلافا ومخالفة ضد وافقه، واختلف ضد اتفق، وتخالفوا، واختلفوا ضد توافقوا، واتفقوا. تقول: خالفني عن كذا إذا ولى عنه وأنت قاصده، وخالفني إلى كذا. إذا قصده وأنت مول عنه.

وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف.

وقوله عز وجل:

﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ﴾ [الأنعام:141]

أي: في حال اختلاف أكله.[1]

وقولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفة، أي: مختلفون؛ لأن كل واحد منهم ينحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه،[2] وقوله تعالى:

﴿ولا يزالون مختلفين﴾ [هود:118]

أي: في إصابة القول.

الخلاف في الاصطلاح:

لا يختلف مدلول الخلاف في الاصطلاح عنه في اللغة، فمعانيه تدور في الاختلاف والمخالفة والخلاف: هو أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله وقوله.

[1] – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج9، ص91 .

[2] – ينظر: مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، اعتنى به: محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001، ص310.

ب)– نشأة الخلاف بين المدرستين وتطوره:

لقد سار الخلاف بين النحاة هادئا إلى عهد الخليل في البصرة، والرؤاسي في الكوفة، إلى أن اشتد بين الكسائي وسيبويه، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحي بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضن باللبن[1]

فالخلاف إذن بدأ مبكرا، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين، وذلك عندما أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فقد ضمنه كثيرا من المؤاخذات النحوية، وقد غلط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل.

بدأت ملامح الخلاف تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة، ومنهم: (عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر)، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم، وأضافوا كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول من نشط للقياس وأعمل فكره فيه، وخرج عليه مسائل كثيرة، وافقه عليه عيسى بن عمر، وخالفهما بعض معاصريهم فانفسح ميدان القول في هذا العلم (النحو العربي).[2]

[1] – المصدر السابق، ص 35 .

[2] – ينظر: نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط2 1969، ص28 – 29.

فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضا، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي، والمخضرمين وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء،[1] والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة، إثر فشو اللحن بين الأقدمين. فبدا للنحاة أن أسلم وأسرع سبيل للمحافظة على لسان العرب، أن يتجهوا إلى أفصحها لسانا وأقواها بيانا،[2] ويقيموا عليه القواعد.

فظهرت عند نحاة هذه الطبقة، ولاسيما عند عبد الله بن أبي إسحاق، وعند عيسى بن عمر ظاهرة الطعن على العرب،[3] وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ فقد كان عيسى بن عمر يأخذ على النابغة الذبياني قوله:

فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع**[4]

ويقول: وجهه أن يكون: السم ناقعا.

وقد عيب على النابغة قوله في داليته المشهورة:

أمن آل مية رائح أو مغتد * عجلان ذا زاد وغير مزود**

وقوله:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا * وبذاك خبرنا الغراب الأسود**

---

[1] – ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط3، بيروت، 1986، ص37.

[2] – ينظر: مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، مطبعة سجل العرب، 1968، ص146.

[3] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973 ص 26.

[4] – ديوانه، زياد بن معاوية، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977، ص33.

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته ومدت الوصل وأشبعته، ومطلت واو الوصل فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغيره إلى قوله:

وبذاك تنعاب الغراب الأسود[1]

وكان أبو عمرو بن العلاء يخطئ ذا الرمة في قوله:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة * على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا**[2]

ويقول: "أخطأ ذو الرمة في قوله هذا، لا تدخل إلا بعد تنفك وتزال".[3]

ومن مؤاخذات أبي عمرو بن العلاء للشعراء قوله: "عمر بن أبي ربيعة حجة في العربية، وما آخذ عليه شيء إلا قوله:

ثم قالوا: تحبها ؟ قلت: بهرا.[4]

وله فيه عذر إن أراد الخبر لا الاستفهام".[5]

فيما كان عبد الله بن أبي إسحاق يتتبع الفرزدق ويخطئه، فقد خطأ الفرزدق في قوله:

وعض زمان يابن مروان لم يدع * من المال إلا مسحتا أو مجلف**[6]

---

[1] – البيتان في ديوانه، ص 89، وينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، ط4 بغداد، 1990، ج 1، ص241 .

[2] – ينظر تقدير البيت في: أسرار العربية، أبي سعيد البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957، ص 142.

[3] – تاج العروس، الزبيدي، ج7، ص212.

[4] – وعجز البيت : عدد النجم والحصا والتراب، ديوانه، تح: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت–لبنان، د ت.:64 .

[5] – الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر، ط2، بيروت، د ت، ج1، ص87.

[6] – الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، د ت، ج1، ص188 وما بعدها، وذكره ابن جني في الخصائص، ج1، ص100.

فقال له ابن أبي إسحاق: "على أي شيء ترفع أو مجلف؟ فيقول الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، فيقول أبو عمرو: أصبت هو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه، ويبدو من الرواية أن أبا عمرو بن العلاء مؤيد لما جاء به الفرزدق، أن مجلفا مرفوع بتقدير فعل محذوف، أما رأي ابن أبي إسحاق فهو أن كلمة (مجلف) ينبغي أن تكون منصوبة عطفا على (مسحتا) المنصوب،[1] وعندما يسمع الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك بقوله:

مستقبلين شمال الشأم تضربنا * على عمائمنا تلقى وأرحلنا**

بحاصب كنديف القطن منثور * على زواحف تزجى مخهارير[2]**

يقول له: "أسأت إنما هو مخهارير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، فلما ألحوا على الفرزدق قال: (على زواحف نزجيها محاسير)،[3] وقد كان يونس يرى أن ما قاله الفرزدق جائز حسن.

وحتى عندما يهجو الفرزدق ابن أبي إسحاق بقوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكن عبد الله مولى مواليا

لا يسلم هذا الهجاء من انتقاد ابن أبي إسحاق، فلا يعنيه هذا الهجاء قدر عنايته بضبط اللغة ، فيقول : لقد لحنت في هذا ، وكان ينبغي أن تقول : مولى موال،[4] بحذف الحرف الأخير من الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر.

---

[1] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر،1984، ص20، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1974 ص132.

[2] – طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني، المؤسسة السعودية بمصر، د ت، ج 1 ص17.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص18، وينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص 26 –27.

[4] – ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، ص 70.

وبعد أن غلط النحويون المتقدمون الشعراء والقراء والفصحاء من العرب، كما حدث مع أبي عمرو بن العلاء عندما سأل أبا خيرة الأعرابي عن قولهم: (استأصل الله عرقاتهم)، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك، وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح، لأنه كان قد سمعها منه بالكسر،[1] فرواية أبي خيرة، وهو أحد الرواة الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة، لم يعد مسلما بها عند النحاة؛ لضعف لسانه بتقدم السن،[2] ثم غلطوا بعضهم بعضا، فهذا عيسى بن عمر ينكر على أبي عمرو بن العلاء الرفع في قوله: (ليس الطيب إلا المسك) فيقول له أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا هو يرفع وبعد أن يتأكد من مقالته يخرج خاتمه من يده ويقول: لك الخاتم بهذا والله فقت الناس.[3]

2)– أسبابه:

إن أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة، وهي مثار جدل بين الباحثين قديما وحديثا، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي:

أ)– طبيعة اللغة العربية:

فاللغة العربية تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية، فتكون لكل منهم لغته الخاصة ، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: (ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا)،[4] مما يعني وجود أكثر من عربية يترتب عليها اختلاف في استخدام بعض المفردات، فالحميريون يقولون للرجل: ثب، أي

[1] – ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1926، ص 25، والخصائص، ابن جني، ج1، ص385.

[2] – ينظر: مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة 1983، ص 3-5.

[3] – ينظر: المصدر نفسه ، ص7.

[4] – طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج1، ص11.

اجلس، على حين أن الوثب في لغة نزار الطمر،[1] والتميمي يقول: مصوون ومطيوب فيتم اسم المفعول من الأجوف والآخرون يلتزمون الحذف في هذا البناء، والحجازي يقول:

استحيي بياءين، والتميمي يقول: استحي بياء واحدة.[2]

فاختلاف اللغات بين القبائل العربية جعل العلماء يتفاوتون في تحديد اللغة الفصيحة، إذ رأى أبو عمرو بن العلاء أن لغة هوازن وسفلى تميم هي اللغة الفصيحة، ويرى الفراء وثعلب وابن فارس أن لغة قريش هي اللغة الفصيحة، ويراها ابن جني في لغات شتى، وعلى هذا اختلف النحويون واختلفت أقيستهم في صياغة القواعد؛ لأن ما يصل إلى أحد النحويين من مادة لغوية أو نحوية لا يصل إلى نحوي آخر، فيعد هذا سببا للحكم على لغة ما بالشذوذ؛ لأنها غير مسموعة،[3] إذ تكون الظواهر القليلة الشيوع مدعاة لاختلاف النحاة في النظرة إليها.

ب)– الاختلاف المنهجي:

اتخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلا كان أم كثيرا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهم في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة، وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية، والفلسفية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم

[1] – ينظر: المزهر، السيوطي، ج1، ص396.

[2] – ينظر: الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم، كاطع جار الله سطام الدراجي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، ابن رشد، بغداد 2000، ص9.

[3] – ينظر: الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج، فائزة علي العزاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، 2001، ص4.

بالعلوم الأجنبية، أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة.[1]

ج)- طبيعة النحو العربي:

التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني، تمليه عليه ثقافته اللغوية واجتهاده الشخصي.[2]

ثانيا: الاحتجاج بالقراءات عند المدرستين

1)- عند البصريين:

ولو نظرنا في شواهد البصريين من القرآن الكريم نرى أن استشهادهم به لا يختلف عن استشهادهم بسائر النصوص الأخرى. فمع اعترافهم التام بأن القرآن الكريم مصدرٌ مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة. ورغبتهم القوية في الاستشهاد بآياته البينات، اعتزوا بأقيستهم وأصولهم وقدموها على كل نص. وهذا الذي جعلهم لا يستشهدون بآياته إلا إذا تأيدت بالسماع شعراً كان أو نثراً.

كما كانوا لا يجيزون القياس عليها إذا كانت فريدةً في بابها ، انطلاقاً من منهجهم العام في الاستشهاد، الذي يقضي بالاستشهاد بالكثير الشائع والقياس عليه في أغلب الأحيان.[3] وإن جاءت آيةٌ مخالفةٌ للقياس أخضعوها للتأويل والتقدير لكي تصح أصولهم وتثبتَ من جهة، ولم يفتهُم

[1] – ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، حسن منديل العكيلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1996، ص9.

[2] – ينظر: الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن ، فائزة علي، ص 5.

[3] – الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، ص203.

الاستشهاد بالقرآن من جهةٍ أخرى، فليس أمام البصريين غير هذه السبيل ماداموا معتزين بأقيستهم لا يستطيعون تغييرها.[1]

وهذا واضح في قاعدتهم التي لا تُجّوز تقديم الصِلةِ على الموصول، فقال المبرد: فكما لا يجوز أن تتقدم حروف الاسم بعضها على بعض لم يجز أن تتقدم الصلة على الموصول،[2] فلما اعترضت قاعدتهم هذه آيات من كتاب الله، كقوله تعالى:

﴿**وقاسمهما أني لكما من الناصحين**﴾ [الأعراف: 21]

و ﴿**وأنا على ذلكم من الشاهدين** ﴾ [الأنبياء: 56]

و ﴿**وشروه بثمنٍ بخسٍ دراهم معدودة، وكانوا فيه من الزاهدين**﴾ [يوسف: 20]

لجأوا إلى التأويل والتقدير.[3]

ومما قيل في تخريج الآية الأولى: أن (لكما) ليس داخلاً في الصلة، والتقدير: إني ناصحٌ لكما لمن الناصحين.[4]

وقال الأشموني وأما نحو(وكانوا فيه من الزاهدين) ففيه تعلقٌ بمحذوف دلّت عليه (صلة ألْ) لا بصلتها والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.[5]

وكذلك تأويلهم وتقديرهم لقوله تعالى:

﴿**إذا السماء انشقت**﴾ [الانشقاق: 1]

---

[1] – المصدر السابق، ص204.

[2] – الكامل في اللغة والأدب، المبرد، مؤسسة المعارف، بيروت، 1985، ج1، ص25.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص23.

[4] – الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، 1966، ج7، ص179.

[5] – شرح الأشموني على ألفية بن مالك، أبو الحسن علي نورالدين بن محمد الأشموني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ج1، ص25.

حيث أنهم جعلوا (السماء) مرفوعةً لتعلقها بمحذوفٍ، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.[1]

ومن أمثلة ذلك رفْضُ البصريين الاحتجاج بقراءة ابن عامر:

﴿ **وكذلك زّين لكثيرٌ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم**﴾ [الأنعام137]

بنصب أولادهم وجر شركائهم وعدوها غلطاً لأنه فصل ببين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وقالوا فيها: إن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها في حالة الاضطرار ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليلٌ على وَهْي القراءة.[2] ومنها تضعيف قراءة نافع لقوله تعالى:

﴿**ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون**﴾ [الأعرف: 10]

إذ قرأ (معائش) بالهمز،،حيث قال الزجاج (ت 311هـ): إن جميع نحاة البصرة تزعمُ أن همزها خطأ.[3] ووصف المازني نافعاً بأنه لم يكن يدري ما العربية.[4]

وسيبويه شيخ النحاة البصريين من الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة ، وان كانت عن القرّاء الذين أُعتِمدَت قراءاتهم، ونُقِلت نقلاً متواتراً عن الرسول

[1] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط16، بيروت، 1974، ج2، ص78.

[2] – الإنصاف، الأنباري، ج1،ص249 ، وينظر مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص 384-389.

[3] – الإنصاف، الأنباري، ج 1، ص 327.

[4] – ينظر المصدر نفسه، ج1، ص327 و381 وما بعدها، ومدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص 386–387، والشاهد و أصول النحو، الحديثي، ص48.

الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)، وصحابته (رضي الله عنهم) لم يُعِب قارئاً، ولم يخطئ قراءةً بل كان يذكرها ليبين وجهاً من العربية، وليّقوي ما ورد عن العرب.[1]

ولا يخفى على أحد أن تأويلات البصريين هذه لا تتفق مع ما تقدم ذكره من أقوال أئمة اللغة والنحو وآرائهم في فصاحة القرآن الكريم وحجته على سائر الكلام.

يقول الدكتور مهدي المخزومي في احتجاجات البصريين والكوفيين بالقراءات القرآنية: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية. وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم – ولو بالتأويل – قبلوه وما أباها قد رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدّوها شاذةً تُحفظُ ولا يقاس عليها.[2]

2)– عند الكوفيين:

فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظيرٌ من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رّجحوا القراءات التي يجتمع عليها القّراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها. [3]

وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي: "أن من النحويين من كان يتوسط في قبول القراءات الشاذة والاحتجاج بها كابن جني ، فهو وإن كان يميل إلى البصريين إلا أنهُ أكثر منهم اعتدالاً ".[4] فابن جنّي ألّف كتابهُ (المحتسب) دفاعاً عن القراءات الشاذة، حيث قال في وصفها بعد أن قسم القراءات إلى متواترة وشاذة:

---

[1] – الشاهد وأصول النحو، الحديثي، ص 50 وما بعدها.
[2] – مدرسة الكوفة، المخزومي، ص 384.
[3] – الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي، ص47.
[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص48.

"وضرباً تعدى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذاً أي خارجاً عن قراءة القُراء السبعة ... إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات عن أمامه وورائه، ولعلّه أو كثيراً منه، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف[1] بغيره فصاحته وتمطوه[2] قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه ... ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عمّا أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذٌ من سمتِ العربية مُهلة ميدانه، لئلا يُرى مُرى[3] إن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تهمةٌ له".[4]

وهو مع هذا فإنه يُخطّئ بعض القراءات، ويرى بعضها معيباً، من ذلك قوله:

"ومن الأمر الطبيعي الذي لابّد منه، ولا وعيَ عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان، فيسكن الأول منهما في الإدراج، فلا يكون حينئذ بدٌ من الإدغام. فأما قراءة عاصم:

﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: 27] ببيان النون من (مَن) فمعيب في الأعراب معيف في الأسماع، فإن كان ارتكب ذلك، ووقف على النون (صحيحةً)، غير مدغمةٍ لينبه على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا"[5] وقوله:

"فأما قراءة أهل الكوفة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: 15]، فقبيح عندنا، لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلطها بما بعدها، فتصير معه كالجزء الواحد".[6]

---

[1] – عنف به : عذله ولامه ، يريد ان فصاحته متفوقة ، تلوم غيره على تخلفه في مضمار الفصاحة.

[2] – تمطّوه : تمده.

[3] – لئلا يرى مُرى : لئلا يظنُّ ظان.

[4] – المحتسب، ابن جني، ج1، ص32 – 33.

[5] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص93 – 94

وينظر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي، ص49.

[6] – الخصائص، ابن جني، ج2، ص330، وينظر الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي، ص49.

وممّن وقفوا موقفاً وسطاً في قبول ما خالف الأقيسة والقواعد التي بناها النحاة أبو حيان الأندلسي فلم يتشدد تشدد البصريين، فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منه وعلى ما تفرد بقراءته شخصٌ لا يعرف من القراءة الصحيحة.[1]

وأما ابن مالك فإنه كان يقف موقفاً مُغايراً، حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة، وقد رد على العلماء الذين كانوا يعيبون على عاصم وحمزة قراءات بعيدة في العربية، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية.[2]

هذه هي أهم مواقف علماء العربية أمام الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة وإذا كان من إضافة فإن الأحرى بالبصريين أن ينظروا إلى النص القرآني على أساس أنه أصل الكلام العربي، وعليه يقاس لا أن تكون قواعدهم وأصولهم وأقيستهم هي الأصل الذي يقاس عليه النص القرآني، فيُحكم على بعض قراءاته بالضعف والعيب والقبح كما فعل بعض البصريين في ما تقدم ذكره؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والنظر إليها بعين الإكبار، وهي إما أن تكون مروية عن الرسول (ﷺ)، أو تكون مروية عن صحابيٍ جليل، وهي لا تروى بالمعنى كما هو حال الحديث النبوي الذي نظر إليه بعض النحاة أنه يروى بالمعنى، وأن رواته بعضهم غير عرب، فكان هذان الأمران مدخلين للنحاة في عدم قبول الاحتجاج بالحديث، أما القراءة القرآنية فإنها إن رويت عن الرسول الكريم أو عن الصحابي، فإن التغيير لم يطرأ عليها، وقول الرسول (ﷺ)،أو قول الصحابي حُجة، فلا ضير في جعل القراءات القرآنية مصدراً آخر للقواعد النحوية، ويؤيد هذا القول أن بعض القراءات

[1] – ينظر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، ص49، وأبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد– العراق، 1966 ،ص416– 430.

[2] – ينظر المصدر نفسه، ص50، وللإيضاح ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني،ط1، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ج1، ص117، الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تع: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر،2006، ص15.

التي تردد النحاة في قبولها لها ما يؤيدها من لغات القبائل المشهورة بالفصاحة الداخلة في إطار التحديد المكاني للاحتجاج النحوي المحصور في بعض القبائل العربية التي لم تتأثر فصاحتها بمؤثراتٍ خارجية.

المبحث الثالث:

توجيه القراءات

أولا: التعريف بعلم التوجيه

1)- مفهوم توجيه القراءات:

أ)- تعريف التوجيه:

التوجيه في اللغة:

التوجيه مصدر الفعل الثلاثي المضعّف العين (وجَّه)، وهو مأخوذ من الوجه المعروف والجمع الوجوه. ووجه كل شيء مستقبله.

ويقال: هذا وجه الرأي، أي: هو الرأي نفسه، ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به. والتوجيه: الإقبال والانهزام.

(يقال: وَجَّهت الريحُ الحصى توجيهاً إذا ساقته ... ويقال: قاد فلانٌ فلاناً فُوجَّه أي انقاد واتبع، وشيءٌ مُوَجَّه إذا جُعل على جهة واحدة لا يختلف..)[1]

(ويقال: خرج القوم فَوجَّهوا للناس الطريقَ توجيهاً إذا وطئوه وسَلكوه حتى استبان أثرُ الطريق لمن يسلكه)[2]

(والوجيه من الخيل: الذي تخرج يداه معاً عند النِّتاج، واسم ذلك الفعل التّوجْيهُ).[3]

---

[1] – لسان العرب، ابن منظور، مادة: (وجه)، ج17، ص453 – 458.

[2] – المصدر نفسه، مادة: (وجه)، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، مادة (وجه)، المادة نفسها.

(والتوجيه في القوائم: كالصَّدف إلا أنه دونه، وقيل: التَّوجيه من الفرس تداني العُجايَتَين. وتداني الحافرين والتواء من الرسغين).[1]

(ووَجّهه الأمير توجيهاً وأوجَهه إيجاها: جَعَله وجيهاً).[2]

التوجيه في الاصطلاح:

ورد لفظ (التوجيه) بدلالته الاصطلاحية في أكثر من مبحث من مباحث العربية، فهو كمصطلح نحوي يراد به: (بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون- مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا).[3]

وتحرير ذلك أن النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى بأكثر من وجه إعرابي كأن يرد بالرفع والنصب أو بأكثر من صورة كأن يذكر ما معروف أنه مؤنث أو يؤنث ما معروف أنه مذكر وما إلى ذلك. فيحاول أن يعمل فكره النحوي فيسوق الحالة النحوية قيد الدرس لتطابق قاعدة نحوية معروفة تجعل للنص وجهاً مقبولاً في العربية، جائزاً عند دارسيها.

وهو بهذا نوع من أعمال للفكر النحوي ووسيلة لحل ما قد يكون في ظاهره تعارضا بين النص والقاعدة النحوية. ليسير النص بذلك مع العربية على جهة واحدة.

بناءً على ما سبق يتأتى مفهوم توجيه القراءات؛ فنراه يدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، أو تلمس الأوجه المحتملة التي يجرى عليها التغاير القرآني في مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية.

---

[1] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] - أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1979، مادة: (وجه)، ص1008، وينظر: مختار الصحاح، الرازي، مادة: (وجه)، ص118.

[3] - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط2، 2001، ص250-251.

2)- الهدف من توجيه القراءات ومنهجه:

أ)- الهدف من التوجيه:

وغرض التوجيه إعمال جميع القراءات لفظاً ومعنى، فلا يسقط منها شيء، وعلى هذا لا يجوز اختيار قراءة من القراءات وترك ما سواها، ولا أن يُرجَّح بين القراءات بتفضيل بعضها على بعض، ولا أن توصف قراءة من القراءات بأنها غير صحيحة أو أنها مخالفة لقراءةٍ غيرها ناهيك عن ذمّها.

فلا وجه للترجيح بين القراءات، فضلاً عما كان متواتراً منها كالقراءات السبع مثلاً، وكما هو مشهور في كتب القراءات والتفسير وكتب النحويين، إلا إذا كان مرجعه إلى كثرة الاستعمال في اللغة والقرآن، وبطبيعة الحال يكون الترجيح قائماً على أساس اختيار الروايات من حيث الصحة أو الضعف، وعلى هذا يكون الترجيح خارج القراءة وليس في صلبها، وهذا ما أشار إليه الإمام الزركشي بقوله: "إن القارئ يختار روايةَ هذه القراءة على رواية غيرها ، أو نحو ذلك"،[1] ويقول في موضع آخر: "وفائدته كما قال الكواشي: أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجّحاً؛ إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء؛ وهو أنه قد تُرَجَّحُ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقط القراءة الأخرى؛ وهذا غير مرضيّ؛ لأن كلتيهما متواترة".[2]

ب)- منهج التوجيه:

إن الاختلاف الذي نجم عن تلك القراءات كان يحتمل أكثر من تفسير، هذا التفسير كان من نصيب العلماء العارفين المتقنين لكتاب الله تعالى، فوجَّهوا تلك القراءات من ناحية الإعراب والمعنى، فأظهروا المعنى الذي من أجله قُرئ بهذا الوجه.

---

[1] - البرهان، الزركشي، ج1، ص339.

[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والعلماء متفاوتون في تقبّلهم للقراءات، فمنهم من قبلها على إطلاقها، ومنهم من قبل منها وترك الكثير، ومنهم من كَرِهَ بعض وجوه القراءات كما يذكر ذلك الإمام الزركشي (رحمه الله) بقوله: "وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في ﴿**فنادتهُ الملائكةُ** ﴾،[آل عمران: 39] فقال: أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث؛ وكذلك كَرِهَ بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء؛ لأن الملائكة جمع، وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان؛ فلا ينبغي أن تُردَّ إحداهما البتّة؛ وفي قراءة عبد الله: (فناداه جبريل) ما يؤيد أن الملائكة مرادٌ به الواحد".[1]

ولتوجيه القراءات شأن كبير عند أهل الصنعة وغيرهم ممن دارت بحوثهم حول القرآن. لأنها الوسيلة الوحيدة المعبرة عن الوجه الصحيح للقراءة، ولعل الناظر إلى بعض القراءات لأول وهلة يجد بعض الغرابة فيها، فكان لكثير من أهل العلم على اختلاف نظراتهم فيما يبحثون وطبيعة ما يبحثون عنه توجيهاً لهذه القراءات، فمن هذه التوجيهات ما كان صائباً، ومنها ما لم يحض بالصواب، وقد انحرف التوجيه عن جادته عند بعضهم فبدا غريباً، حتى أن القارئ لكلامهم ليشعر بقسوة تنبعث من تلك الكتابات، وكأنهم يتعرضون لكلام بعض الأرباب، ولا أدري كيف تجرؤوا على كلام رب الأرباب.

ولقد سلك المشتغلون بالتوجيه مسلكين:

الأول: رفع من شأن القراءات، وتعامل معها بشيء من القدسيَّة فوجَّهها توجيهاً معقولاً يسير مع ما تحتمله تلك القراءات من القيم المعنوية العالية ، وحافظ عليها من السقوط في ملف عدم الاهتمام.

والثاني: لم يحط من شأن القراءات، إلا أنه تعامل معها كأي كلام عادي، بغضِّ النظر عمن صدر هذا الكلام، والذي دعاهم إلى ذلك أحد أمرين:

[1] – البرهان، الزركشي، ج1، ص341.

الأمر الأول: إما لأنهم قيدوا أنفسهم بالمسموع الذي ثبت عندهم في أول الأمر، وهذا ما جعلهم يردُّون كثيرا من المسموع الذي يخالف ما ثبت عندهم، ومن ذلك المسموع القراءات، فقد خطوا لأنفسهم منهجاُ ألزموا أنفسهم بالسير عليه وفق خطَّةٍ محكمةٍ ارتضوها، والذي نراه من آثار مسيرهم على ذلك الدرب هو اصطدامهم بالقراءات وردّها تارة أو تخطئتها وتأويلها عن وجهها الذي تحتمله تارة أخرى.

الأمر الثاني: هو أنهم ظنوا أن القراءات ما هي إلا آراء منبثقة من أصحابها الذين نسبت إليهم وعرفت بأسمائهم، وهذا الظن قد شمل ما تواتر من القراءات وما لم يتواتر عن رسول الله (ﷺ).[1]

ويمكننا أن نصنف المشتغلين بتوجيه القراءات إلى صنفين:

الصنف الأول: ما كان التوجيه منهجه، فهؤلاء وقفوا منها موقف المؤيد في كل شيء حتى وإن جاءت مخالفة لما عليه الحال، فإذا ما جاءت مخالفة قام بتوجيهها وصرفها إلى الوجه اللائق بها، والذي يرفع من شأنها ولا يحط من قيمتها، فهؤلاء يعملون لصالح النص وخدمته.

والصنف الثاني: هم الذين لهم مناهج أخرى، فهؤلاء لم يقفوا منها موقف المؤيد، فما سار من القراءات مع منهجه الذي يمتطيه استند إليه وتعضَّد به، وما خالفه ردَّه وشنَّع عليه، وقد يبالغ في التشنيع إلى حدِّ الوصف بالقبح.

[1] – ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، ص321.

ثانيا: توجيه القراءات المختلفة

1)- توجيه القراءات المتواترة:

يقول الزركشي في توجيه القراءة المتواترة وتبين الوجه الذي ذهب إليه كل قارئ: "هو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، أفردوا فيه كتبا منها كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي وكتاب (الكشف) لمكي وكتاب (الهداية) للمهدوي، وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً، إلا انه ينبغي التنبيه على شيء وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضيّ؛ لأن كلتيهما متواترة".[1]

ونُقل عن أبي شامة قوله: "قد اكثر المصنفون في القراءات والتفسير من الترجيح بين قراءة (ملك) و(مالك) حتى أن بعضهم يبالغ إلى حدّ يكاد يسقط القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين".[2]

استمع إلى الزمخشري وهو يوجه قوله تعالى: ﴿**مَالِك يَومَ الدِّين**﴾ [الفاتحة:4]،

إذ يقول: "قرئ: ملك يوم الدين، ومالك، وملك بتخفيف اللام. وقرأ أبو حنيفة (رضي الله عنه): مَلَكَ يومَ الدين، بلفظ الفعل، ونصب اليوم، وقرأ أبو هريرة (رضي الله عنه): مالكَ بالنصب. وقرأ غيره: مَلك، وهو نصب على المدح؛ ومنهم من قرأ: مالكٌ بالرفع، وملك: هو الاختيار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: ﴿**لِمَنْ المُلْكُ اليَومَ**﴾ [غافر:16]،

ولقوله تعالى: ﴿**ملك الناس**﴾ [الناس:2] ولأن المِلْك يعم والمُلْكَ يخص."[3]

---

[1] – البرهان، الزركشي، ج1، ص399.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص340.

[3] – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، مصر، 1354هـ، ج1، ص160.

وفي توضيح معنى القراءة قال: "فالإضافة هنا إضافة اسم فاعل إلى الظرف على طريقة الاتساع، تجري مُجْرى المفعول به كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية، ومعناه ملك الأمر كله في يوم الدِّين. كقوله تعالى: ﴿**لِمَنْ الْمُلكُ اليَومَ**﴾ [غافر:16] ".[1]

ثم زاد قائلاً :"فإن قلت: فإضافة اسم فاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة أو غداً، فأمّا إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمرّ، كقولك: زيد مالك العبيد كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في:

﴿**مَالِكَ يَوْمَ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة:4]."[2]

وجوَّز أن يكون المعنى: ملك الأمور يوم الدين، كقوله:

﴿**وَنَادى أصْحَابُ الجنَّةِ**﴾ [الأعراف:44]

والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: (مَلَكَ يَوْمَ الدِّين)".[3]

[1] – الكشاف، الزمخشري، ج1، ص55.
[2] – المصدر نفسه، ج1، ص56.
[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2)- توجيه القراءات الشاذة:

يقول الزركشي في توجيه القراءة الشاذة: "وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب (المحتسب) لأبي الفتح، إلا أنه لم يستوفِ، وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبري ، وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادي الرأي فيدفعه التأويل، كقراءة: ﴿**إِنَّما يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءَ**﴾ [فاطر:28]، وتأويله أن الخشية هنا بمعنى الإجلال والتعظيم؛ لا الخوف"،[1] وقال صاحب الكشاف: "كأنه قال: إنما يخشاه مثلك ومن على صفتك، ممن عرفه حقّ معرفته وعلمه كنه علمه... فإن قلت: فما وجه قراءة من قرأ: (إِنَّما يِخْشَى اللهُ مِنْ عبادِهِ العُلماءَ) وهو عمر بن عبد العزيز ويحكى عن أبي حنيفة؟ قلت: الخشية في هذه القراءة استعارة، والمعنى: إنما يجلهم ويعظمهم، كما يجلّ المهيب المخشي من الرجال بين النّاس من بين جميع عباده".[2]

والقراءة المتواترة هي بنصب لفظ الجلالة (الله) مفعولاً به مقدماً، ورفع العلماء فاعلاً مؤخراً. وكقراءة من قرأ: ﴿هو اللهُ الخَالِقُ البارِئُ المِصوَّرُ﴾ [الحشر:24] "بفتح الواو والراء على انه اسم مفعول، وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل، الذي هو البارئ، فإنه يعمل عمل الفعل كأنه قال: الذي برأ المصوّر).[3]

وبصدد توجيه هذه القراءة يقول الزمخشري: (الخالق) المقدر لما يوجده و(البارئ) المميز بعضه من بعض بالأشكال المختلفة. و(المصَوِّر) الممثل. وعن حاطب بن أبي بلتعة أنه قرأ: (البارئ المصوّر)، بفتح الواو ونصب الراء، أي: الذي يبرأ المصوّر، أي: يميز ما يصوّره بتفاوت الهيئات".[4]

---

[1] - البرهان، الزركشي، ج1، ص341.
[2] - الكشاف، الزمخشري، ج 3، ص620.
[3] - البرهان، الزركشي، ج 1، ص341.
[4] - الكشاف، الزمخشري، ج4، ص509.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية للكلمة بين المفرد والجمع في القراءات القرآنية

المبحث الأول: دلالة المفرد على الجمع

المبحث الثاني: دلالة الجمع على المفرد

المبحث الثالث: دلالة المفرد على جمع المؤنث

المبحث الرابع: دلالة جمع المؤنث على المفرد

المبحث الأول: دلالة المفرد على الجمع

دل المفرد على الجمع في كثير من القراءات القرآنية منها قوله تعالى:

1- ﴿فانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: 50]

قرأ المدنيان، والبصريان، وابن كثير، وأبو بكر، ﴿ أَثَرِ ﴾ بقصر الهمزة وحذف الألف بعد الثاء على التوحيد وقرأ الباقون بمد الهمزة وألف بعد الثاء ﴿ آثَارِ ﴾ على الجمع[1].

ففي قوله تعالى: ﴿فانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ يعني المطر، أي انظروا نظر استبصار واستدلال أي استدلوا بذلك على أن من قدر عليه قادر على إحياء الموتى. وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي:﴿ آثَارِ ﴾ بالجمع، والباقون بالإفراد، لأنه مضاف إلى مفرد. والأثر فاعل﴿ يحي﴾ و يجوز أن يكون الفاعل اسم الله عز وجل. ومن قرأ:﴿ آثَارِ ﴾ بالجمع فلأن﴿ رَحْمَتِ اللهِ﴾ يجوز أن يراد بها الكثرة[2]، كما قال تعالى:﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34].

وحجة من قرأ بالإفراد أنه اكتفى بالواحد من الجمع، لنيابته عنه. ودليله قوله: ﴿هُمْ أُولاءِ عَلى أَثَرِي﴾ [طه: 84] ولم يقل آثاري. وحجة من قرأ ﴿ آثَارِ ﴾ بالجمع: أنه أراد به: أثار المطر في الأرض مرّة بعد مرّة، والمراد بهذا من الله عز وجل تعريف من لا يقرّ بالبعث، ولا يوقن بحياة، بعد موت، فأراهم الله تعالى إحياء بعد موت، ليعرفوا ما غاب عنهم بما قد شاهدوه عيانا، فتكون أبلغ في الوعظ لهم، وأثبت للحجة عليهم.[3]

2- ﴿ لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ [الحشر: 14]

(واختلفوا) في: جدر فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو " جدار " بكسر الجيم وفتح الدال وألف بعدها

---

[1] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص345.

[2]– الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي ، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية،ط2، القاهرة، 1384هـ ج 14،ص45.

[3] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت–لبنان 1401هـ، ص 283.

بالإفراد، وأبو عمرو على أصله في الإمالة، وقرأ الباقون بضم الجيم والدال من غير ألف على الجمع[1].

(أو من وراء جدر) أي من خلف حيطان يستترون بها لجبنهم ورهبتهم. وقراءة العامة ﴿جُدُر﴾ على الجمع، وهو اختيار أبي عبيدة وأبي حاتم، لأنها نظير قوله تعالى: ﴿في قرى محصنة﴾ وذلك جمع. وقرأ ابن عباس ومجاهد وابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو﴿جِدَار﴾ بالإفراد، لأن الإفراد يؤدي معنى الجمع. وروي عن بعض المكيين﴿جَدْر﴾ (بفتح الجيم وإسكان الدال)، وهي لغة في الجدار. ويجوز أن يكون معناه من وراء نخيلهم وشجرهم، يقال: أجدر النخل إذا طلعت رءوسه في أول الربيع. والجدر: نبت واحدته جدره. وقرى﴿جُدُر﴾ (بضم الجيم وإسكان الدال) جمع الجدار. ويجوز أن تكون الألف في الواحد كألف كتاب، وفي الجمع كألف ظراف. ومثله ناقة هجان ونوق هجان، لأنك تقول في التثنية: هجانان، فصار لفظ الواحد والجمع مشتبهين في اللفظ مختلفين في المعنى، قاله ابن جني.[2]

قال أبو علي : "المعنى في الجمع﴿ **جُدُرٍ** ﴾ أنهم لا يصحرون معكم للقتال، ولا يبرزون لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكون بينكم وبينهم حاجز من حصن أو سور، فإذا كان كذلك، فالمعنى على الجمع، إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدار واحد، ولكن من وراء جُدُر، كما لا يقاتلونكم إلا في قرى محصّنة. فكما أن القرى جماعة، كذلك الجدر ينبغي أن تكون جمعا، وكأنّ المراد في الإفراد الجمع لأنه يعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جِدَارٍ واحد".[3]

3- ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 164]

"(واتفقوا) على الجمع في أول الروم، وهو ﴿**وَمِنْ آياتِهِ أنْ يُرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشراتٍ**﴾، وعلى الإفراد في الذاريات ﴿**الريح العقيم**﴾ من أجل الجمع في مبشرات والإفراد في العقيم، واختلف عن أبي جعفر

[1] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص386.

[2] – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 18،ص36.

[3] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، ط2،دمشق، بيروت 1993م،ج6، ص 284.

في الحج.(واختلفوا) في: الرياح هنا، وفي الأعراف وإبراهيم، والحجر وسبحان، والكهف، والأنبياء، والفرقان والنمل، والثاني من الروم، وسبأ، وفاطر، و ص، والشورى، والجاثية، فقرأ أبو جعفر على الجمع في الخمسة عشر موضعا، و وافقه نافع إلا في سبحان، والأنبياء، وسبأ، و ص، و وافقه ابن كثير هنا والحجر، والكهف، والجاثية، و وافقه هنا والأعراف، والحجر والكهف، والفرقان، والنمل، وثاني الروم وفاطر، والجاثية البصريان، وابن عامر وعاصم، واختص حمزة، وخلف بإفرادها سوى الفرقان وافقهما الكسائي إلا في الحجر واختص ابن كثير بالإفراد في الفرقان"[1].

يقول القرطبي أما قوله تعالى:﴿ **وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ** ﴾ فقد كان أبو جعفر يزيد بن القعقاع يجمع الرياح إذا كان فيها ألف ولام في جميع القرآن، سوى﴿**تهوي به الريح**﴾ و ﴿**الريح العقيم**﴾ فإن لم يكن فيه ألف ولام أفرد. **فمن وحد الريح فلأنه اسم للجنس** يدل على القليل والكثير. ومن جمع فلاختلاف الجهات التي تهب منها الرياح. ومن **جمع** مع الرحمة **وأفرد** مع العذاب، فإنه فعل ذلك **اعتبارا بالأغلب في القرآن**، نحو:﴿ **الرياح مبشرات**﴾ و﴿**الريح العقيم**﴾، فجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة، مفردة مع العذاب، إلا في يونس في قوله:﴿ **وجرين بهم بريح طيبة**﴾ ، وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا هبت الريح: (اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا). وذلك لأن ريح العذاب شديدة ملتئمة الاجزاء كأنها جسم واحد، وريح الرحمة لينة متقطعة فلذلك هي رياح. فأفردت مع الفلك في" يونس"، لأن ريح إجراء السفن إنما هي ريح واحدة متصلة ثم وصفت بالطيب فزال الاشتراك بينها وبين ريح العذاب[2].

4- ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: 22]

قراءة العامة﴿ **الرِّيَاحَ** ﴾ بالجمع وحمزة وخلف ﴿**الرِّيحَ** ﴾ بالإفراد .[3]

ويرى القرطبي أنهم اختلفوا في﴿ **الرِّيَاحَ** ﴾ بين الأفراد والجمع في هاته الآية : "لأن معنى الريح

[1] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص223-224.

[2]– ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج2، ص 199-198.

[3]– ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص301.

الجمع أيضا، وإن كان لفظها لفظ الواحد. كما يقال: جاءت الريح من كل جانب. كما يقال: أرض سباسب، وثوب أخلاق. وكذلك تفعل العرب في كل شيء اتسع. وأما وجه قراءة العامة فلأن الله تعالى نعتها ب (لواقح) وهي جمع. ومعنى﴿ لَوَاقِحَ﴾ حوامل، لأنها تحمل الماء والتراب والسحاب والخير والنفع."[1]

ويرى أبو حيان الأندلسي أن" من قرأ بإفراد الريح فعلى تأويل الجنس كما قالوا : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض"[2].

5- ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾ [المجادلة: 11]

قرأ عامة القراء بالإفراد﴿ **الْمَجْلِسِ** ﴾ ، إلا عاصما قرأ بالجمع ﴿ **الْمَجَالِسِ** ﴾[3].

فالحجة في الإفراد: أنه أريد به: في مجلس النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فيكون الخطاب خاصّا للصحابة. والحجة في الجمع: أنه أريد به: مجلس العلم والذّكر، فيكون الخطاب عامّا لكافة المؤمنين.[4]

ومن جمع فلأن قوله:" ﴿ **تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ** ﴾ ينبئ أن لكل واحد مجلسا. وكذلك إن أريد به الحرب. وكذلك يجوز أن يراد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وجمع لأن لكل جالس مجلسا. وكذلك يجوز إن أريد بالمجلس المفرد مجلس النبي صلى الله عليه وسلم، ويجوز أن يراد به الجمع على مذهب الجنس، كقولهم: كثر الدينار والدِّرهم. قلت: الصحيح في الآية أنها عامة في كل مجلس اجتمع المسلمون فيه للخير والأجر، سواء كان مجلس حرب أو ذكر أو مجلس يوم الجمعة"[5]

---

[1]- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج 10،ص15.

[2]- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية،ط1، لبنان بيروت، 1422 هـ ،ج5، ص439.

[3] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص385.

[4]- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 343.

[5] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 17،ص297.

6- ﴿ فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون: 14]

قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ **عَظْامًا**﴾ و ﴿ **الْعَظْمَ** ﴾ بالإفراد فيهما في قوله تعالى:

﴿ **عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ** ﴾ ، وقرأهما الباقون بالجمع﴿ **عِظَامًا**﴾ [1].

ويرى أبو علي الفارسي أن" الجمع أشبه بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله:

﴿ **أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا** ﴾ [الإسراء: 49] ﴿ **أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً**﴾ [النازعات: 11] ﴿ **مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ**﴾ [يس: 78].

والإفراد أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو: الإنسان والدرهم والشاء والبعير، وليس ذلك على حدّ قوله:

كُلوا في بَعض بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

فإنّ زمَانَكُم زمنٌ خَمِيصُ

ولكنه على ما أنشد أبو زيد:

لقد تعلّلت على أيانق

صهب قليلات القراد اللّازق

فالقراد يراد به الكثرة لا محالة"[2].

ويرى أبو حيان الأندلسي أن" الإفراد يراد به الجنس . وقال الزمخشري : وضع الواحد موضع الجمع لزوال اللبس لأن الإنسان ذو عظام كثيرة، وهذا لا يجوز عند سيبويه وأصحابنا إلاّ في الضرورة وأنشدوا :

كُلوا في بَعض بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

فإنّ زمَانَكُم زمنٌ خَمِيصُ

[1] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص328.

[2] - ينظر: الحجة للقراء السبعة، ج5، ص 289-288.

ومعلوم أن هذا لا يلبس لأنهم كلهم ليس لهم بطن واحد ومع هذا خصوا مجيئه بالضرورة.[1]

7 – ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ [الزخرف: 33]

اختلف القراء في ﴿ **سَقْفًا** ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح السين، وإسكان القاف، وقرأ الباقون بضمها ﴿ **سُقُفًا** ﴾.[2]

وقرأ الجمهور : ﴿ **سُقُفًا** ﴾ ، بضمتين ؛ وأبو رجاء : بضم وسكون وهما جمع سقف ، لغة تميم كَرَهْن ورهن ؛ وابن كثير وأبو عمرو : بفتح السين والسكون على الإفراد وقال الفراء : جمع سقيفة ، وقرىء بفتحتين ، كأنه لغة في سقف ؛ وقرىء : سقوفاً ، جمعاً على فعول نحو : كعب وكعوب .[3]

وقال أبو علي الفارسي :السقف جمع سقف في قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا** ﴾ [الأنبياء: 32]، والجمع سقف، مثل: رهن ورهن، ويخفّف فيقال: رهن، ومثله في الصّفة: فرس ورد، وخيل ورد، كذلك كث وكثّ، وسهم حشر، وسهام حشر، وفعل في الجمع يخفّف نحو أسد وأسد. قال: كأنّ محرّبا من أسد ترج ينازله لنابيه قبيب، وسقف واحد يدلّ على الجمع، ألا ترى أنّه قد علم بقوله: لبيوتهم أنّ لكل بيت سقفا، وروي عن مجاهد أنّه قال: كلّ شيء من السّماء فهو سقف، وكلّ شيء من البيوت فهو سقف بضمتين، ويشبه أن يكون اعتبر في السّقف في قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا** ﴾ [الأنبياء: 32].[4]

والحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه أراد: أعلاهم وأظلّهم ودليله قوله تعالى:﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: 26] ، والحجة لمن جمع: أنه وافق بذلك بين اللفظين في قوله: ﴿مَعارِجَ عَلَيْها يَظْهَرُونَ ﴾ [الزخرف: 33].[5]

---

[1] – ينظر: البحر المحيط، ج6، ص368.

[2] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص369.

[3] – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج8، ص15.

[4] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، ج6، ص 148-149.

[5] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 321.

8- ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: 17]

قرأ البصريان، وابن كثير﴿ **مَسْجِدَ اللَّهِ** ﴾ بالإفراد ، وقرأ الباقون ﴿**مَسَاجِدَ اللَّهِ** ﴾بالجمع. واتفقوا على الجمع بالحرف الثاني﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ الله﴾ لأنه يريد جميع المساجد.[1]

ومن قرأ بالإفراد فيحتمل أن يقصد به المسجد الحرام لقوله تعالى: ﴿ **وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ [التوبة: 17] أو الجنس فيدخل تحته المسجد الحرام ، إذ هو صدر ذلك الجنس مقدّمته . ومن قرأ بالجمع فيحتمل أنْ يراد به المسجد الحرام[2] ، وأطلق عليه الجمع إما باعتبار أنّ كل مكان منه مسجد ، وإما لأنه قبلة المساجد كلها وإمامها ، فكان عامره عامر المساجد . ويحتمل أن يراد الجمع فيدخل تحته المسجد الحرام وهو آكد ، لأن طريقته طريقة الكناية كما لو قلت : فلان لا يقرأ كتب الله ، كنت أنفي لقراءة القرآن من تصريحك بذلك . وانتصب شاهدين على الحال ، والمعنى : ما استقام لهم أن يجمعوا بين أمرين متنافيين عمارة متعبدات الله تعالى مع الكفر به وبعبادته [3].

ويورد القرطبي في تفسيره: أن حجة من جمع أنه أعم والخاص يدخل تحت العام. وقد يحتمل أن يراد بقراءة الجمع المسجد الحرام خاصة. وهذا جائز فيما كان من أسماء الجنس، كما يقال: فلان يركب الخيل وإن لم يركب إلا فرسا. والقراءة﴿ **مَسَاجِدَ** ﴾أصوب، لأنه يحتمل المعنيين...وقال الحسن: إنما قال مساجد وهو المسجد الحرام، لأنه قبلة المساجد كلها وإمامها. [4]

فحجة من أفرد أنه: أراد به: المسجد الحرام. ودليله قوله تعالى: ﴿**فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ** ﴾ [التوبة: 28]. وحجة من جمع: أنه أراد: جميع المساجد. ودليله قوله تعالى: ﴿**إِنَّما يَعْمُرُ مَساجِدَ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: 18]. وهذا لا خلف فيه. واحتجوا أن الخاصّ يدخل في العام، والعام لا يدخل في الخاص.[5]

---

[1] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص278.

[2] - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص20.

[3] - المصدر نفسه، ص21.

[4]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ج 8،ص89.

[5]- ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 321.

ويرى أبو علي الفارسي أن: "حجّة من أفرد فقال: مسجد الله أنه يعني به ما تأخر من قوله تعالى: ﴿**وعمارة المسجد الحرام**﴾ [التوبة: 19]، فقال: ﴿ **مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: 17] واستغنى عن وصفه بالحرام بما تقدّم من ذكره

ثم قال: ﴿**إِنَّما يَعْمُرُ مَساجِدَ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: 18]يعني به: المسجد الحرام وغيره.

ويدل على أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله في الأخرى: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: 34].

ووجه من قرأ: أن يعمروا مسجد الله إنما يعمر مسجد الله أنه عنى بالمسجد الثاني الأول في قوله: أن يعمروا مسجد الله فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام، في أنه ينبغي أن يكون عمّاره أهله الذين هم أولى به.

ومن جمع فقال: ﴿**مَسَاجِدَ اللَّهِ** ﴾بعد قوله: ﴿**مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ** ﴾ فلأنّ الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره".[1]

ووجه قول من جمع في الموضعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنّما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره.[2]

9- ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة: 285]

قرأ حمزة والكسائي وخلف، ﴿ **وَكِتَابِهِ** ﴾ بالإفراد، وقرأ الباقون ﴿ **وَكُتُبِهِ**﴾ بالجمع .[3]

ويرى أبو علي الفارسي أن: " الكتب جمع كتاب وهو مصدر كتب فنقل وسمّي به، فصار يجري مجرى الأعيان وما لا معنى فعل فيه، وعلى ذلك كسر، فقيل: كتب كما قالوا: إزار وأزر، ولجام ولجم.

[1] - ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 179.

[2] - المصدر نفسه، ص 180.

[3] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص237.

ولولا أنّه صار منقولًا، لكان خليقاً أن لا يكسّر، كما أنّ عامة المصادر لا تجمع، فأمّا الجمع فيه فللكثرة، وأمّا الإفراد في قول من قرأ: ﴿ **وَكِتَابِهِ** ﴾ فليس كما تفرد المصادر، وإن أريد بها الكثير كقوله تعالى: ﴿**وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً** ﴾ [الفرقان: 14] ونحو ذلك، ولكن كما تفرد الأسماء التي يراد بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك مما يفرد لهذا المعنى، وهي تكسر، وكذلك: أهلك الناس الشاة والبعير، فإن قلت: إنّ هذه الأسماء التي يراد بها الكثرة تكون مفردة، وهذه مضافة قيل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعنى به الكثرة،[1] وفي التنزيل:﴿ **وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوها**﴾ [النحل:18، إبراهيم: 34] وفي الحديث: «منعت العراق درهمها وقفيزها».

فهذا يراد به الكثرة، كما يراد فيما فيه لام التعريف، وممّا يجوز أن يكون على هذا قول عدي بن الرقاع:

يدع الحيّ بالعشيّ رغاها

وهم عن رغيفهم أغنياء"[2]

قال ابن خالويه: حجّة من قرأ بالجمع: أنه شاكل بين اللفظين، وحقق المعنى، لأن الله تعالى قد أنزل كتبا وأرسل رسلا. وحجّة من قرأ بالإفراد: أنه أراد: القرآن، لأن أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم، وآمنوا بها إلّا القرآن فإنهم أنكروه فلذلك أفرد، وجمع الرّسل لأنهم لم يجمعوا على الإيمان بهم.[3]

[1] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، ج2، ص 458.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 459.

[3] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص 321.

المبحث الثاني: دلالة الجمع على المفرد

دل الجمع على المفرد في كثير من القراءات القرآنية منها قوله تعالى:

1-﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة: 184].

واختلفوا في: ﴿ مَسَاكِينَ ﴾ فقرأ المدنيان، وابن عامر ﴿ مَسَاكِينَ ﴾ بالجمع ، وقرأ الباقون ﴿ مِسْكِينٍ ﴾ بالإفراد.[1]

يقول أبو حيان الأندلسي أن "من قرأ مساكين ، قابل الجمع بالجمع ، ومن أفرد فعلى مراعاة أفراد العموم أي : وعلى كل واحد ممن يطيق الصوم لكل يوم يفطره إطعام مسكين ونظيره ﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾ [النور: 4] أي : فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة . وتبين من أفراد المسكين أن الحكم لكل يوم يفطر فيه مسكين ولا يفهم ذلك من الجمع .[2]

وفي تفسير القرطبي "قرأ ابن عباس﴿ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ بالإفراد فيما ذكر البخاري وأبو داود والنسائي عن عطاء عنه. وهي قراءة حسنة، لأنها بينت الحكم في اليوم، واختارها أبو عبيد، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. قال أبو عبيد: فبينت أن لكل يوم إطعام واحد، فالواحد مترجم عن الجميع، وليس الجميع بمترجم عن واحد. وجمع المساكين لا يدرى كم منهم في اليوم الأمن غير الآية. وتخرج قراءة الجمع في﴿ مَسَاكِينَ ﴾ لما كان الذين يطيقونه جمع وكل واحد منهم يلزمه مسكين فجمع لفظه، كما قال تعالى﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾ [النور: 4] أي اجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة، فليست الثمانون متفرقة في جميعهم، بل لكل واحد ثمانون، قال معناه أبو علي. واختار قراءة الجمع النحاس قال: وما اختاره أبو عبيد مردود، لأن هذا إنما يعرف بالدلالة، فقد علم أن معنى ﴿ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**﴾ أن

[1] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص226.

[2] - البحر المحيط، ج2، ص44.

لكل يوم مسكينا، فاختيار هذه القراءة لترد جمعا على جمع".[1]

يقول أبو علي الفارسي "طَعامُ مِسْكِينٍ على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ: عطف، بيّن الفدية. فإن قلت: كيف أفردوا المسكين والمعنى على الكثرة؟ ألا ترى أن الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ جمع، وكلّ واحد منهم يلزمه طعام مسكين، فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعه الآخرون.

فالقول: إن الإفراد جاز وحسن لأن المعنى: على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾ [النور: 4] وليس جميع القاذفين يفرّق فيهم جلد ثمانين، إنّما على كلّ واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك على كلّ واحد منهم طعام مسكين. فأفرد هذا كما جمع قوله: فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً."[2]

3- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: 18]

قرأ نافع ، وأبو جعفر : ﴿ **الرِّيَاحُ** ﴾ على الجمع ، والجمهور﴿**الرِّيحُ**﴾ بالأفراد.[3]

و يرى القرطبي "أن النحويين اختلفوا في رفع﴿**مَثَلُ**﴾ فقال سيبويه: ارتفع بالابتداء والخبر مضمر، التقدير: وفيما يتلى عليكم أو يقص ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ**﴾ ثم ابتدأ فقال:﴿ **أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ** ﴾ أي كمثل رماد (اشتدت به الريح). وقول الزجاج : مثل الذين كفروا فيما يتلى عليكم أعمالهم كرماد، وهو عند الفراء على إلغاء المثل، التقدير: والذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد. وعنه أيضا أنه على حذف مضاف، التقدير: مثل أعمال الذين كفروا بربهم كرماد، وذكر الأول عنه المهدوي، والثاني القشيري والثعلبي ويجوز أن يكون مبتدأ كما يقال: صفة فلان أسمر، ف﴿مَثَلُ ﴾ بمعنى صفة. ويجوز في الكلام جر ﴿أَعْمَالُهُمْ﴾ على بدل الاشتمال من﴿ الذين﴾ واتصل هذا بقوله:

---

[1] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج 2،ص287.

[2] - الحجة للقراء السبعة، ج2، ص 273.

[3] - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص405.- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص298.

﴿وخاب كل جبار عنيد﴾ والمعنى: أعمالهم محبطة غير مقبولة. والرماد ما بقي بعد احتراق الشيء، فضرب الله هذه الآية مثلا لأعمال الكفار في أنه يمحقها كما تمحق الريح الشديدة الرماد في يوم عاصف. والعصف شدة الريح، وإنما كان ذلك لأنهم أشركوا فيها غير الله تعالى".[1]

ويرى الطاهر بن عاشور أن الإفراد والجمع سواء لأن التعريف تعريف الجنس .[2]

4- ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴾ [الفرقان: 61]

قراءة العامة بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها ﴿ **سِرَاجًا** ﴾ على الإفراد ، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم السين والراء من غير ألف ﴿ **سُرُجًا** ﴾ على الجمع.[3]

"فالذين قرأوا بالجمع يريدون النجوم العظام الوقادة. والقراءة الأولى عند أبي عبيد أولى، لأنه تأول أن السرج النجوم، وأن البروج النجوم، فيجيء المعنى نجوما ونجوما. النحاس: ولكن التأويل لهم أن أبان بن تغلب قال: السرج النجوم الدراري. الثعلبي: كالزهرة والمشترى وزحل والسماكين ونحوها."[4]

وقرأ الجمهور ﴿ **سِرَاجًا** ﴾ على الإفراد بمعنى الشمس . ومن قرأ ﴿ **سُرُجًا** ﴾ بالجمع مضموم الراء وهو يجمع الأنوار ، فيكون خص القمر بالذكر تشريفاً .[5]

قال أبو علي الفارسي أن: "حجّة قوله: ﴿ **سِرَاجًا** ﴾ و الإفراد قوله تعالى:﴿ **وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا** ﴾ **[الفرقان: 61]** وحجّة حمزة والكسائي:﴿ **سُرُجًا** ﴾ قوله تعالى: ﴿**ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح**﴾ **[الملك: 5]** فشبّهت الكواكب بالمصابيح كما شبّهت المصابيح بالكواكب في قوله تعالى: ﴿**الزجاجة كأنها كوكب دري**﴾ **[النور: 35]** وإنّما المعنى: مصباح الزجاجة كأنّه كوكب درّيّ، وكذلك قول الشاعر:

---

[1] - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج 9،ص353

[2] - ينظر: التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ،الطبعة التونسية، تونس ، 1997 م ج13،ص213.

[3] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص334.

[4] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 13،ص65.

[5] - ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج6، ص467-468.

سموت إليها والنجوم كأنّها

مصابيح رهبان تشبّ لقفّال

فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله تعالى: ﴿**وجعلناها رجوما للشياطين**﴾ **[الملك:5]** فالقول: إنّها إذا جعلت رجوما لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجما للشياطين كما ينفصل من السّرج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا".[1]

فالحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه أراد: الشمس لقوله بعدها: ﴿**وَقَمَرًا**﴾ .والحجة لمن جمع: أنه أراد: ما أسرج وأضاء من النجوم، لأنها مع القمر تظهر وتضيء.[2]

5- ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾ [سبأ: 15]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ **مَسْكَنِهِمْ** ﴾ بالإفراد وقرأ الكسائي وخلف بكسر الكاف وفتحها حمزة وحفص، وقرأ الباقون ﴿ **مَسَاكِنِهِمْ** ﴾بألف على الجمع مع كسر الكاف.[3]

"وحجة من قرأ بالجمع، أن لهم مساكن كثيرة وليس بمسكن واحد. وقرأ إبراهيم وحمزة وحفص ﴿ **مَسْكَنِهِمْ** ﴾ مفردا، إلا أنهم فتحوا الكاف. وقرأ يحيى والأعمش والكسائي مفردا كذلك، إلا أنهم كسروا الكاف. قال النحاس: والساكن في هذا أبين، لأنه يجمع اللفظ والمعنى، فإذا قلت ﴿ **مَسْكَنِهِمْ** ﴾ كان فيه تقديران: أحدهما- أن يكون واحدا يؤدي عن الجمع. والآخر- أن يكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع، كما قال الله تعالى:﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾ **[البقرة: 7]** فجاء بالسمع على الإفراد. وكذا﴿ **مقعد صدق**﴾ **[القمر: 55]** و﴿ **مسكن**﴾ مثل مسجد، خارج عن القياس، ولا يوجد مثله إلا سماعا."[4]

قال أبو عليّ الفارسي أن: "من قال مساكنهم أتى باللّفظ وفقا للمعنى، لأنّ لكل ساكن

---

[1] - الحجة للقراء السبعة، ج5، ص 347.

[2] - ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 266.

[3] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص350.

[4] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 14،ص283.

مسكنا فجمع، والمساكن: جمع مسكن، الذي هو اسم للموضع من سكن يسكن. ومن قال: مسكنهم فيشبه أن يكون جعل المسكن مصدرا، وحذف المضاف، والتقدير: في مواضع سكناهم، فلمّا جعل المسكن كالسّكنى والسكون أفرد، كما تفرد المصادر، وهذا أشبه من أن تحمله على نحو: كلوا في بعض بطنكم...وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿ **في مقعد صدق**﴾ **[القمر: 55]**

أي: مواضع قعود، ألا ترى أنّ لكلّ واحد من المتّقين موضع قعود، فهذا التأويل أشبه من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلّا في شعر. فأمّا قول الكسائي: في مسكنهم فالأشبه فيه الفتح، لأنّ اسم المكان من فعل يفعل على المفعل، فإن لم ترد المكان. ولكن المصدر، فالمصدر أيضا في هذا الحد على المفعل مثل المحشر ونحوه، وقد يشذّ عن القياس المطّرد نحو هذا، كما جاء المسجد وسيبويه يحمله على أنّه اسم البيت، وليس المكان من فعل يفعل، فإن أراد ذاك فتح، وكذلك المطلع من طلع يطلع، والمطلع على القياس، إلّا أنّ أبا الحسن يقول: إنّ المسكن إذا كسرته لغة كثيرة، قال: وهي لغة النّاس اليوم. قال: وأمّا المسكن مفتوحة فهي لغة أهل الحجاز. قال وهي اليوم قليلة".[1]

ويرى ابن خالويه أن: الحجّة لمن أفرد: أنه اجتزأ بالإفراد من الجمع. والحجة لمن جمع: أنه جعل كل موضع منهما مسكنا.[2]

[1] – الحجة للقراء السبعة،ج6، ص 12-13-14.

[2] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص 293.

المبحث الثالث: دلالة المفرد على جمع المؤنث:

دل المفرد على جمع المؤنث في كثير من القراءات القرآنية منها قوله تعالى:

1- ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مَنْ أَكْمَامِهَا﴾[فصلت: 47]

قرأ ابن كثير، والبصريان، وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿ ثَمَرَتٍ ﴾بالإفراد، وقرأ الباقون ﴿ ثَمَرَاتٍ ﴾ بالجمع.[1]

قال أبو علي الفارسي "إذا أفرد يدلّ على الكثرة، فإذا كان كذلك استغني به عن الجمع، ويقوّي الإفراد قوله: ﴿**وما تحمل من أنثى﴾ [فاطر: 11]** فكما أفراد أنثى كذلك ينبغي أن يكون من ثمرة مفردة.

وحجّة من جمع أنّ الجمع صحيح، والمعنى عليه، ألا ترى أنّه ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة؟ إنّما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك، كان الجميع حسنا، وإن كان الإفراد قد يدلّ عليه، وليس الثمرة بواحد، كما أنّ قوله: وما تحمل من أنثى ليس بواحد، إنما هو أجناس الإناث، فكذلك يكون المراد أجناس الثمار".[2]

2- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾[المؤمنون: 8]

قرأ العامة ﴿ لِأَمَانَاتِهِمْ﴾ بالجمع وقرأ ابن كثير ﴿ لِأَمَانَتِهِمْ ﴾ بالإفراد.[3]

والأمانة والعهد يجمع كل ما يحمله الإنسان من أمر دينه ودنياه قولا فعلا. وهذا يعم معاشرة الناس والمواعيد وغير ذلك، وغاية ذلك حفظه والقيام به. والأمانة أعم من العهد، وكل عهد فهو أمانة فيما تقدم فيه قول أو فعل أو معتقد.[4]

والظاهر عموم الأمانات فيدخل فيها ما ائتمن تعالى عليه العبد من قول وفعل واعتقاد ،

---

[1] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص367.

[2] - الحجة للقراء السبعة، ج6، ص119.

[3] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص328.

[4] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 12،ص107.

فيدخل في ذلك جميع الواجبات من الأفعال والتروك وما ائتمنه الإنسان قبل ، ويحتمل الخصوص في أمانات الناس ، والأمانة : هي الشيء المؤتمن عليه ومراعاتها القيام عليها لحفظها إلى أن تؤدى ، والأمانة أيضاً المصدر وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾[النساء: 58].[1]

ومما أفرد فيه الأمانة والمراد بها الكثرة ما روي عن أبي: «من الأمانة أن اؤتمنت المرأة على فرجها». يريد به تفسير قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: 228].[2]

فمن قرأ بالإفراد استدل بقوله: ﴿وَعَهْدِهِمْ﴾ [المؤمنون: 8] ولم يقل: وعهودهم. ومن جمع استدل بقوله: ﴿أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها﴾ [النساء: 58].[3]

3- ﴿ وَ الذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: 9]

قرأ الجمهور﴿ صَلَوَاتِهِمْ ﴾ بالجمع، وقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿ صَلَاتِهِمْ ﴾بالإفراد.[4]

والإفراد اسم جنس فهو في معنى الجميع. والمحافظة على الصلاة إقامتها والمبادرة إليها أوائل أوقاتها، وإتمام ركوعها وسجودها.[5]

والخشوع والمحافظة متغايران بدأ أولاً بالخشوع وهو الجامع للمراقبة القلبية والتذلل بالأفعال البدنية وثنى بالمحافظة وهي تأديتها في وقتها بشروطها من طهارة المصلي وملبوسه ومكانه وأداء أركانها على أحسن هيئاتها ويكون ذلك دأبه في كل وقت .[6]

قال الزمخشري : ووحدت أولاً ليفاد الخشوع في جنس الصلاة أي صلاة كانت ، وجمعت آخراً لتفاد المحافظة على إعدادها وهي الصلوات الخمس والوتر والسنن المرتبة مع كل صلاة وصلاة الجمعة والعيدين والجنازة والاستسقاء والكسوف والخسوف وصلاة الضحى والتهجد وصلاة التسبيح وصلاة

---

[1] – ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج6، ص367.

[2] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص 288.

[3] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 293.

[4] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص328.

[5] – ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 12،ص107-108.

[6] – ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج6، ص368-367.

الحاجة وغيرها من النوافل .[1]

ووجه الإفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفردا في اللفظ، ومن هذا قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: 108]، فأفرد وجمع في قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ﴾ [المؤمنون: 63]. [2]

فالحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه اجتزأ بالواحد عن الجميع، كما قال تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ﴾ [النور: 31]. والحجة لمن قرأ بالجمع: أنه أراد: الخمس المفروضات. والنوافل المؤكدات. [3]

4- ﴿ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾ [الأعراف: 144]

قرأ المدنيان، وابن كثير وروح ﴿ **بِرِسَالتِي** ﴾بالإفراد، وقرأ الباقون ﴿ **بِرِسَالَاتِي** ﴾ على الجمع.[4]

والرسالة مصدر، فيجوز إفرادها. ومن جمع على أنه أرسل بضروب من الرسالة فاختلفت أنواعها، فجمع المصدر لاختلاف أنواعه[5]، كما قال:﴿ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: 19] فجمع لاختلاف أجناس الأصوات واختلاف المصوتين. ووحد في قوله" الصوت" لما أراد به جنسا واحدا من الأصوات. ودل هذا على أن قومه لم يشاركه في التكليم ولا واحد من السبعين.

فمن قرأ بالإفراد أراد به المصدر أي بإرسالي أو يكون على حذف مضاف أي بتبليغ رسالتي لأن مدلول الرسالة غير مدلول المصدر ، ومن قرأ بالجمع لأنّ الذي أرسل به ضروب وأنواع.[6]

فالرسالة تجري مجرى المصدر، فتفرد في موضع الجمع، وإن لم يكن المصدر من «أرسل» يدلّك على أنّه جار مجراه قول الأعشى:

غزاتك بالخيل أرض العدوّ

وجذعانها كلفيظ العجم

---

[1]- الكشاف، ج3، ص 177.

[2] - الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص 287.

[3] - الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 255.

[4] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص272.

[5] - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 7،ص280.

[6] - ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4، ص385.

فإعماله إيّاه إعمال المصدر، يدلّك على ذلك أنّه يجري مجراه، والمصدر قد يقع لفظ الواحد منه والمراد به الكثرة[1]، قال المهلهل:

فقتلا بتقتيل وضربا بضربكم

جزاء العطاس لا ينام من اتّأر

فكان المعنى على الجميع، لأنّه مرسل بضروب من الرسالة[2]، والمصادر قد تجمع مثل الحلوم والألباب. وقال عزّ وجل: **﴿ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ [لقمان: 19]**، فجمع الأصوات لما أريد بها أجناس مختلفة صوت الحمار بعضها، وأفرد صوت الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنّه ضرب واحد.[3]

والحجة لمن قرأ بالإفراد: أن الله تعالى إنما أرسله مرة واحدة بكلام كثير. والحجة لمن جمع: أنه طابق بين اللفظين لتكون رسالاتي مطابقة لكلامي، وإن أراد بالجمع معنى الواحد كما في قوله تعالى **﴿يا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ﴾ [المؤمنون: 51]** يريد نبينا عليه السلام.[4]

5- ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: 37]

قرأ حمزة **﴿في الغُرْفَة ﴾** بإسكان الراء من غير ألف بالإفراد، وقرأ الباقون **﴿ الْغُرُفَاتِ ﴾** على الجمع.[5]

ومن قرأ بالإفراد، لقوله تعالى:**﴿ أولئك يجزون الغرفة﴾ [الفرقان: 75]**، والغرفة قد يراد بها اسم الجمع واسم الجنس.[6]

ويرى أبو علي الفارسي أن" حجّة حمزة في إفراده الغُرْفة قوله سبحانه وتعالى:

---

[1] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 77.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص78.

[4] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 163-164.

[5] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص351.

[6] – ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 14،ص306.

﴿أولئك يجزون الغرفة بما صبروا﴾ [الفرقان: 75] فكما أنّ الغرفة يراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله: ﴿ وهم في الغرفة آمنون﴾ [سبأ: 37] يراد بها الكثرة واسم الجنس[1].

وحجّة الجمع قوله: ﴿ لَٰكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: 20] وقوله: ﴿لنبوئنهم من الجنة غرفا ﴾ [العنكبوت: 58] فكما أنّ غرفا جمع، كذلك الغرفات ينبغي أن يكون جمعا، فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل واسم الجنس للكثير واستغراق الجميع، فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه:﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: 35] وقول حسّان:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضّحى

وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فهذا لا يريد إلّا الكثرة، لأنّ ما عداها لا يكون موضع افتخار".[2]

فاحتج من وحّد: أنه اجتزأ بالواحد عن الجمع كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلى أَرْجائِها﴾ [الحاقة: 17]، يريد به الملائكة. واحتج من جمع بقوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ﴾ [الزمر: 20]، وكلّ صواب اللفظ قريب المعنى.[3]

6- ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [الفرقان: 74]

قرأ المدنيان، وابن كثير ويعقوب وابن عامر وحفص ﴿ **وَذُرِّيَّاتِنَا** ﴾ بالجمع، وقرأ الباقون بغير ألف ﴿ **وَذُرِّيَّتِنَا** ﴾ بالإفراد.[4]

قال أبو علي الفارسي:" الذرية تكون واحدة وتكون جمعا فالدّليل على كونها للواحد قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: 38] فهذا كقوله:﴿ فهب لي من لدنك وليا يرثني﴾ [مريم: 5] فأمّا جواز كونها للجمع فقوله:

---

[1] – الحجة للقراء السبعة، ج6، ص 22.

[2] – المصدر نفسه، ج6، ص23.

[3] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 295.

[4] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص335.

﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا﴾ [النساء: 9] فمن أفرد فقال:﴿ مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتِنَا﴾ [الفرقان: 74] فإنّه أراد به الجمع ،فاستغنى عن جمعه لما كان جمعا، ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدلّ على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونفر وأنفار، ورهط وأراهط. وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجموع المكسرة كقولهم الجزرات والطّرقات والكلابات".[1]

فالحجة لمن جمع: أنه ردّ أول لكلام على آخره، وزاوج بين قوله: ﴿أزواجنا﴾ و ﴿ذرياتنا﴾ والحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه أراد به الذرية، وإن كان لفظها لفظ التوحيد فمعناها معنى الجمع. ودليله قوله بعد ذكر الأنبياء: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: 34].[2]

7- ﴿ وَالذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ ﴾ [المعارج: 33]

قرأ يعقوب وحفص ﴿ **بِشَهَادَاتِهِمْ** ﴾ على الجمع، وقرأ الباقون ﴿**بِشَهَادَتِهِمْ** ﴾على الإفراد[3] لأنها تؤدي عن الجمع[4]. والمصدر قد يفرد وإن أضيف إلى جمع، كقولـه تعـالى: ﴿ **إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ** ﴾ **[لقمان: 19]**، وقال الفراء: ويدل على أنها ﴿ بشهادتهم﴾ إفرادا قوله تعالى:﴿ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: 2].[5]

قال الزمخشري: قرئ: ﴿**بِشَهَادَتِهِمْ** ﴾ و﴿ **بِشَهَادَاتِهِمْ** ﴾. والشهادة من جملة الأمانات. وخصها من بينها إبانة لفضلها، لأنّ في إقامتها إحياء الحقوق وتصحيحها. وفي زيها: تضييعها وإبطالها.[6]

---

[1] – الحجة للقراء السبعة، ج5، ص 353.

[2] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 266-267.

[3] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص391.

[4] – ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 18،ص292.

[5] – المصدر نفسه، ج 18، ص292.

[6] – الكشاف، ج4، 613.

8- ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [يوسف: 7]

واختلفوا في: ﴿ **آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ** ﴾ فقرأ ابن كثير بغير ألف على الإفراد، وقرأ الباقون ﴿ **آيَاتٌ** ﴾ بالجمع.[1]

واختار أبو عبيد﴿ آيات﴾ على الجمع، قال: لأنها خير كثير. قال النحاس: و﴿ آية﴾ هنا قراءة حسنة، أي لقد كان للذين سألوا عن خبر يوسف آية فيما خبروا به، لأنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة فقالوا: أخبرنا عن رجل من الأنبياء كان بالشام أخرج ابنه إلى مصر، فبكى عليه حتى عمي؟ – ولم يكن بمكة أحد من أهل الكتاب، ولا من يعرف خبر الأنبياء، وإنما وجه اليهود إليهم من المدينة يسألونه عن هذا– فأنزل الله عز وجل سورة﴿يوسف﴾ جملة واحدة، فيها كل ما في التوراة من خبر وزيادة، فكان ذلك آية للنبي صلى الله عليه وسلم، بمنزلة إحياء عيسى ابن مريم عليه السلام الميت و﴿ آيات﴾ موعظة، وقيل: عبرة. وروي أنها في بعض المصاحف﴿عبرة﴾. وقيل: بصيرة. وقيل: عجب، تقول فلان آية في العلم والحسن أي عجب.[2]

ووجه الإفراد أنه جعل شأنه كله آية، ويقوي ذلك قوله: ﴿وجعلنا ابن مريم وأمه آية﴾ [المؤمنون: 50]، فأفرد وكلّ واحد منهم على انفراده يجوز أن يقال فيه آية، فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كلّ حال من أحواله آية، وجمع على ذلك، على أن المفرد المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك في غير الإيجاب.[3] قال المهلهل:

فقتلا بتقتيل وضربا بضربكم

جزاء العطاس لا ينام من اتّأر

فالحجة لمن وحد: أنه جعل أمر يوسف عليه السلام كله عبرة وآية. ودليله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ [يوسف: 111]، يقل: (عبرا)، ويكون قد ناب بالواحد عن

---

[1] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص293.

[2] – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 9،ص130.

[3] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 396-397.

الجميع كقولـه:﴿ أَوِ الطِّفْلِ﴾ [النور: 31]. والحجة لمن جمع: أنه جعل كلّ فعل من أفعاله آية فجمع لذلك. وسهّله عليه كتبها في السواد بالتاء.[1]

9- ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ [الأعراف: 161]

قرأ المدنيان ويعقوب ﴿خطياتكم﴾ بجمع السلامة ورفع التاء، وقرأ ابن عامر بالإفراد ورفع التاء، وقرأ أبو عمرو ﴿خطاياكم﴾ على وزن عطاياكم بجمع التكسير، وقرأ الباقون بجمع السلامة وكسر التاء نصبا.[2]

فأمّا ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾فجمع خطيئة، صححها في الجمع، كما كسّرت على خطايا، وكلا الأمرين شائع وحسن ، فخطايا في اللفظ مثل قضايا إلّا أنّ الألف في قضايا منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في خطايا منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهي لام الفعل.[3]

قال ابن خالويه:"يقرأ ﴿ **خَطِيئَاتِكُمْ** ﴾ بضم التاء، وجمع خطيئة وتوحيدها، والرّفع، وبالنون والجمع .فالحجة لمن قرأه بضم التاء أنه جعله فعل ما لم يسمّ فاعله. ودل بالتاء على تأنيث ما يأتي بعدها، ورفع ذلك باسم ما لم يسمّ فاعله سواء أفرد أو جمع، لأنه قام مقام الفاعل. والحجة لمن قرأه بالنون أنه جعل الفعل إخبارا عن الله تعالى، ونصب قوله ﴿خطاياكم﴾ بتعدّي الفعل إليها، ولم يبن للنصب فيها دليل لأن آخرها ألف، والألف لا تقبل شيئا من الحركات. والحجة لمن قرأه بالنون وجمع السلامة: أنه كسر التاء في موضع النصب، لأنها في التأنيث بمنزلة الياء في التذكير، فكما نابت في الجمع عن النصب والخفض، كذلك نابت الكسرة في التأنيث عن النصب والخفض".[4]

---

[1] - ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 192-193.

[2] - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص272.

[3] - الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 95.

[4] - الحجة في القراءات السبع، ص 166.

المبحث الرابع: دلالة جمع المؤنث على المفرد:

دل جمع المؤنث على المفرد في كثير من القراءات القرآنية منها قوله تعالى:

1- ﴿ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ ﴾[يوسف: 10]

واختلفوا في: غيابة في الموضعين، فقرأ المدنيان﴿ **غَيَابَتِ** ﴾ بالجمع، وقرأ الباقون بالإفراد.[1]

"واختار أبو عبيد الإفراد، لأنه على موضع واحد ألقوه فيه، وأنكر الجمع لهذا.

قال النحاس: وهذا تضييق في اللغة،" حكى و﴿ **غَيَابَتِ** ﴾ على الجمع يجوز "من وجهين": حكى سيبويه سير عليه عشيانات وأصيلانات، يريد عشية وأصيلا، فجعل كل وقت منها عشية وأصيلا، فكذا جعل كل موضع مما يغيب غيابة

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث

أنا ذاكما قد غيبتني غيابيا"[2].

فالحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه أراد: موضع وقوعه فيه، وما غيّبه منه، لأنه جسم واحد، شغل مكانا واحدا. والحجة لمن جمع: أنه أراد ظلم البئر ونواحيه، فجعل كل مكان في غيابة.[3]

2- ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾[البقرة: 81]

قرأ المدنيان ﴿ **خَطِيئَاتُهُ** ﴾بالجمع، وقرأ الباقون ﴿ **خَطِيئَتُهُ**﴾بالأفراد.[4] والمعنى الكثرة[5]، مثل قوله تعالى: ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ .

ومن أفرد الخطيئة أراد بها الجنس ومقابلة السيئة ، لأن السيئة مفردة ، ومن جمعها فلأن الكبائر

---

[1] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص293.

[2] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 9،ص132.

[3] - الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 193.

[4] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص218.

[5] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 9،ص132.

كثيرة ، فراعى المعنى وطابق به اللفظ .[1]

قال أبو علي الفارسي:" ينبغي أن تكون الخطيئة مفردة إذا أضيفت إلى الضمير المفرد، وإن كان المراد به الجميع، ومن قال ﴿ **خَطِيئَاتُهُ** ﴾فجمع، حمله على المعنى، والمعنى: الجمع والكثرة. فكما جمع ما كان مضافا إلى جمع كذلك جمع ما كان مضافا إلى مفرد، يراد به الجمع من حيث اجتمعا في أنهما كثرة، ويدلّك على أنّ المراد به الكثرة. فيجوز من أجل ذلك أن تجمع خطيئة على المعنى لأن الضمير المضاف إليه جمع في المعنى"[2].

فلمن أفراد حجتان: إحداهما: أنّ الخطيئة هاهنا يعني بها: الشرك. والأخرى: أنّه عطف لفظ ﴿الخطيئة﴾ على لفظ ﴿السيئة﴾ قبلها، لأن الخطيئة سيئة، والسيئة خطيئة. والحجة لمن جمع: أن السيئة والخطيئة وإن انفردتا لفظا فمعناهما الجمع ودليله على ذلك أن الإحاطة لا تكون لشيء مفرد، وإنما تكون لجمع (أشياء).[3]

3- ﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾[التوبة: 24]

قرأ أبو بكر ﴿**و عَشِيرَاتُكُمْ** ﴾على الجمع، وقرأ الباقون ﴿ **وعَشِيرَتُكُمْ** ﴾ بالإفراد. واتفقوا من هذه الطرق على الإفراد في المجادلة لأن المقام ليس مقام بسط، ولا إطناب.[4]

قال أبو علي: "وجه من قرأ بالجمع: أن كل واحد من المخاطبين له عشيرة، فإذا جمعت قال: عشيراتكم من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: أن العشيرة واقعة على الجمع، فاستغني بذلك فيها عن جمعها، ويقوّي ترك الجمع بالتاء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرة عشيرات، إنّما يجمعونها على: عشائر". [5]

---

[1] – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج1، ص446.

[2]– الحجة للقراء السبعة، ج2، ص 120.

[3] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 83.

[4]– ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص278-279.

[4]– الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 180.

4- ﴿ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾[فاطر: 40]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وخلف وحفص بغير ألف﴿ بَيِّنَتٍ ﴾ بالإفراد، وقرأ الباقون ﴿ بَيِّنَاتٍ ﴾ بالجمع.[1]

والمعنيان متقاربان إلا أن قراءة الجمع أولى، لأنه لا يخلو من قرأه" على بينة" من أن يكون خالف السواد الأعظم، أو يكون جاء به على لغة من قال: جاءني طلحت، فوقف بالتاء، وهذه لغة شاذة قليلة، قاله النحاس. وقال أبو حاتم وأبو عبيد: الجمع أولى لموافقته الخط، لأنها في مصحف عثمان ﴿ بَيِّنَاتٍ ﴾ بالألف والتاء.[2]

قال أبو علي : "وجه الإفراد: أن يجعل ما في الكتاب، أو ما يأتي به النّبي محمد صلى اللّه عليه وسلم بيّنة على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة اشياء، كما في قوله تعالى: ﴿أرأيتم إن كنت على بينة من ربي﴾ [هود: 28 - 88] ﴿وقد جاءتكم بينة من ربكم﴾ [الأعراف:73 - 85]. فأمّا قوله سبحانه وتعالى: ﴿جاؤوا بالبينات والزبر﴾ فإنّما هو على قوله: ﴿فقد كذب رسل من قبلك جاؤوا بالبينات والزبر﴾ [آل عمران: 184]، فلأنّ مع كل واحد من الأنبياء (بيّنة)، فإذا جمعوا جمعت البيّنة لجمعهم. وقال سبحانه وتعالى: ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البينة: 1 - 2] وزعموا أنّ في مصحف عبد اللّه بالهاء، فهذا دليل على الإفراد، والجمع في البيّنات على أنّ في الكتاب ضروبا من البيّنة، فجمع كذلك".[3]

فالحجة لمن قرأ بالإفراد: ﴿قوله فَقَدْ جاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾. والحجة لمن قرأه بالجمع أنه وجده مكتوبا في السّواد بالتاء فأخذ بما وجده في الخط.[4]

---

[1] - ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص352.

[2] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 4،ص356.

[3] - الحجة للقراء السبعة، ج6، ص 30.

[4] - ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 296.

وفرق بينهما بعض أهل النظر بفرقان مستحسن: فقال من وحّد، أراد: الرسول عليه السلام ودليله: قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البينة: 1 – 2]. ومن جمع أراد: القرآن[1]، ودليله: قوله تعالى: ﴿وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ﴾[البقرة: 185].

5– ﴿ وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾[الأعراف: 172]

اختلف القراء في﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ بين الإفراد﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ والجمع ﴿ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾ في المواضع التالية:

م	الآية	القراءة	اسم السورة، ورقم الآية
أ	﴿ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾	﴿ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾	الأعراف 172
ب	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإيمانٍ ﴾	﴿ ذُرِّيَّاتُهُمْ ﴾	الطور 21
ج	﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾	﴿ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾	الطور 21
د	﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	﴿ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾	يس 41

فاختلفوا في: ذريتهم هنا (**الأعراف**)والموضع الثاني من الطور، وهو ﴿ **أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ** ﴾، وفي يس، فقرأ ابن كثير، والكوفيون بغير ألف على التوحيد في الثلاثة مع فتح التاء وافقهم أبو عمرو على حرف يس، وقرأ الباقون بالألف على الجمع مع كسر التاء في المواضع الثلاثة.[2]

واختلفوا في: ﴿ **ذُرِّيَّتُهُم بِإيمانٍ**﴾ فقرأ البصريان، وابن عامر بألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على الإفراد، وكسر التاء أبو عمرو وحده، وضمها الباقون.[3]

– والذريّة تكون جمعا وتكون واحدا، فمما جاء فيه ذرية يراد به الواحد،[4] قوله: ﴿هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لى من لدنك ذرية طيبة، ... فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب إن الله يبشرك بيحيى﴾ [آل عمران: 39]. فهذا مثل قوله: ﴿فهب لي من لدنك وليا يرثني﴾ [مريم: 5]

[1] – المصدر السابق، ص 297.

[2] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص273.

[3] – المصدر نفسه، ج2،ص 377.

[4] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 105.

﴿يا زكرياء إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى ﴾ [مريم: 7].

فمن قرأ ﴿ ذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾ بالجمع، لأن الذرية لما كانت تقع للواحد أتى بلفظ لا يقع للواحد فجمع لتخلص الكلمة إلى معناها المقصود إليه لا يشركها فيه شيء وهو الجمع، لأن ظهور بني آدم استخرج منها ذريات كثيرة متناسبة، أعقاب بعد أعقاب، لا يعلم عددهم إلا الله فجمع لهذا المعنى.[1]

ومن أفرد جعله جمعا؛ فاستغنى عن جمعه بوقوعه على الجميع. ومن جمع فمن حجته أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحدا، أو جمعا؛ فإن كان واحدا، فلا إشكال في جواز الجمع فيه، وإن كان جمعا فجمعه أيضا حسن، لأنّك قد رأيت الجموع المكسّرة قد جمعت نحو: الطرقات، والجزرات وصواحبات يوسف، ومن حجة من أفرد فلم يجمع، أنّ الذريّة قد وقع على الواحد والجميع .[2]

6- ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾[التوبة: 103]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ بالإفراد وفتح التاء، وقرأ الباقون بالجمع وكسر التاء.[3]

قال أبو علي الفارسي: "فأما من زعم أن الصلاة أولى لأن الصلاة للكثرة، وصلوات للقلة ، فلم يكن قوله متّجها، لأن الجمع بالتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل، كقوله سبحانه: ﴿وهم في الغرفات آمنون﴾ [سبأ:37] وقوله: ﴿إن المسلمين والمسلمات ﴾ [الأحزاب: 35] ﴿وإن المصدقين والمصدقات﴾ [الحديد: 18] فقد وقع هذا الجمع على الكثير كما وقع على القليل، وإذا كان للشيء في العربية وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين وآخر بالوجه الآخر كان سائغا، وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين في موضع، وفي موضع آخر بالوجه الآخر وقال:

﴿إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ [المعارج:23] و﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ [المؤمنون:2] وقال: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ [البقرة: 238] فأفرد في موضع

---

[1] – ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 7،ص318.

[2] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، ج4، ص 104-105.

[3] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،ج2، ص273.

وجمع في آخر".[1]

والحجة لمن وحّد: أنه اجتزأ بالواحد عن الجميع، لأن معناها هاهنا: الدّعاء عند أخذ الصدقة بالبركة فالصلاة من الله عز وجل: المغفرة والرحمة، ومن عباده: الدّعاء والاستغفار. والحجة لمن جمع أنه أراد: الدّعاء للجماعة، وترداده ومعاودته.[2]

7- ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[المائدة: 67]

قرأ المدنيان، وابن عامر ويعقوب وأبو بكر: ﴿ **رِسَالَاتِهُ** ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ **رِسَالَتَهُ** ﴾ بالإفراد.[3]

فهذا القرطبي يورد قول النحاس: والقراءتان حسنتان والجمع أبين، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل عليه الوحي شيئا فشيئا ثم يبينه، والإفراد يدل على الكثرة، فهي كالمصدر والمصدر في أكثر الكلام لا يجمع ولا يثنى لدلالته على نوعه بلفظه كقوله: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: 34]. [4]

والحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه جعل الخطاب للرسول عليه السلام. والحجة لمن جمع: أنه جعل كل وحي رسالة.[5]

8- ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾[الأنعام: 135]

واختلفوا في: ﴿مكانتكم﴾ و﴿مكانتهم﴾ حيث وقعا، وهو هنا، وفي هود ويس والزمر، فروى أبو بكر بالألف على الجمع فيهما، وقرأ الباقون بغير ألف على الإفراد.[6]

والمكانة الطريقة. والمعنى اثبتوا على ما أنتم عليه فأنا أثبت على ما أنا عليه. فإن قيل: كيف يجوز أن يؤمروا بالثبات على ما هم عليه وهم كفار. فالجواب أن هذا تهديد، كما قال عز وجل:

---

[1] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص 217-218.

[2] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 177.

[3] – ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص255.

[4] – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج 6،ص244.

[5] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 133.

[6] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص263.

﴿فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ﴾.[1]

فهذا القرطبي يورد قول الزجاج:" مكانتكم" تمكنكم في الدنيا، وقول ابن عباس والحسن والنخعي: على ناحيتكم وقول القتبي: على موضعكم.[2]

ووجه الإفراد: أنه مصدر، والمصادر في أكثر الأمر مفردة، ووجه الجمع أنها قد تجمع كقولهم: الحلوم والأحلام[3]، كقول الأعشى في قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب:

إذا ما هم جلسوا بالعشي

فأحلام عاد وأيدي هضم

ويرى أبو علي الفارسي أن "الأمر العام على الوجه الأول".[4]

فالحجة لمن أفرد: أنه أراد: على تمكينكم وأمركم وحالكم. ومنه قولهم: لفلان عندي مكان ومكانة. أي: تمكّن محبّة. وقيل وزنها مفعلة من (الكون) فالميم فيها زائدة، والألف منقلبة من واو. وقيل: وزنه: فعال مثل (ذهاب) من (المكنة) ، ودليل ذلك جمعه: (أمكنة) على وزن «أفعلة»، فالميم هاهنا أصل، والألف زائدة.

والحجة لمن قرأه بالجمع: أنه جعل لكل واحد منهم مكانة يعمل عليها، فجمع على هذا المعنى. ويحتمل أن يكون أراد بالجمع الواحد، كقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ ﴾ [المؤمنون: 51]، والمخاطب بذلك محمد عليه السلام.[5]

[1] – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 7،ص89.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص406-407.

[4] – المصدر نفسه، ص407.

[5] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 149-150.

9- ﴿ وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ﴾[الزمر: 61]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿ **بِمَفَازَاتِهِمْ** ﴾ بالجمع، وقرأ الباقون ﴿ **بِمَفَازَتِهِمْ** ﴾ بالإفراد،[1] لأنها مصدر، وقرأ الكوفيون" بمفازاتهم" وهو جائز كما تقول بسعاداتهم.[2]

وحجّة الإفراد أن المفازة والفوز واحد، وإفراد المفازة كإفراد الفوز، ووجه الجمع أنّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: ﴿ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: 135] ومكاناتكم.[3]

10- ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[الأنعام: 115]

واختلفوا في أربعة مواضع هي:

م	الآية	القراءة	اسم السورة، ورقم الآية
أ	﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾	﴿كَلِمَاتُ ﴾	الأنعام 115
ب	﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	﴿ كَلِمَاتُ ﴾	يونس 33
ج	﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	﴿ كَلِمَاتُ ﴾	يونس 96
د	﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	﴿ كَلِمَاتُ ﴾	غافر 6

ففي موضع الأنعام: اختلفوا هنا(الأنعام)، وفي يونس وغافر فقرأ الكوفيون، ويعقوب بالإفراد في الثلاثة، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو في يونس وغافر، وقرأ الباقون بألف على الجمع فيهن.[4]

فهذا القرطبي يورد قول ابن عباس: مواعيد ربك، فلا مغير لها. والكلمات ترجع إلى العبارات أو إلى المتعلقات من الوعد والوعيد وغيرهما. قال قتادة: الكلمات هي القرآن لا مبدل له، لا يزيد فيه المفترون ولا ينقصون.[5]

---

[1] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص363.

[2] – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، ج 15،ص274.

[3] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6، ص97.

[4] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص362.

[5] – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج 7، ص71.

وقرأ نافع وابن عامر المواضع كلّها: (كلمات) جماعة. وجه جميع ذلك: أنّه لما كان جمعا كان في المعنى جمعا.[1]

ووجه الإفراد أنهم قد قالوا: "الكلمة، يعنون الكثرة كقولهم: قال زهير في كلمته، يعني: قصيدته وقال قسّ في كلمته، يعني: خطبته، فقد وقع المفرد على الكثرة، فلما كان كذلك أغنى عن الجمع. وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي بالإفراد ، فهو على ما ذكرنا من أنّ الكلمة قد جاءت يراد بها الكثرة والجمع، ويؤكد ذلك أمر آخر وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة في نحو قوله: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: 34]".[2]

فالحجة لمن جمع: قوله بعد ذلك: ﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ ﴾[الأنعام:115]. والحجة لمن وحّد أنه ينوب الواحد في اللفظ عن الجميع. ودليله قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنى﴾ [الأعراف:137].[3]

[1] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص389.

[2] – المصدر نفسه، ص389-390.

[3] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص 148.

الخاتمة

لقد تم – بفضل الله – هذا العمل، الذي عالجت فيه الكلمة بين الإفراد والجمع في القراءات القرآنية (دراسة صرفية دلالية).

وفي ختام البحث أبين أبرز النتائج الخاصة التي أظهرتها هذه الدراسة وهي كما يلي:

– حظيت صيغ الجمع والمفرد بالتبادل فيما بينها بالمرونة الواسعة دون تعارض بينها في المعنى، ولكنه أثرى المعنى، وذلك مثل:﴿مَسْجِدَ﴾﴿مَسَاجِدَ﴾و﴿الْمَجْلِسِ﴾﴿الْمَجَالِسِ﴾.

– نالت صيغ المفرد وجمع المؤنث مرونة وسعة في التبادل بين مكوناتها، دون تعارض بين معانيها، وذلك مثل:﴿وَذُرِّيَّاتِنَا ﴾ ﴿وَذُرِّيَّتِنَا ﴾و﴿ رِسَالَاتِهُ ﴾ ﴿ رِسَالَتَهُ ﴾.

– من خلال (الدراسة الصرفية)نستنتج أنّ الاختلاف الحاصل في القراءات القرآنية فيما يخص الأبنية لا يؤثر على المعنى العام لسياق الجملة بحيث يكون هناك تضاد بين القراءتين، بل إن القراءتين المختلف فيهما تدلان على معنىً جامع بينهما ليسا متضادين ولا متناقضين.

– أما على (المستوى الدلالي) فنخلص إلى أنّ اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يُكْثِر المعاني في الآية الواحدة، فوجود الوجهين فاكثر في مختلف القراءات يكون مجزئا عن آيتين فأكثر وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع.

أمّا النتائج العامة التي يمكن تسجيلها فهي:

– توجيه القراءات يمثل بحق الوسيلة المعتبرة عند أهل الصنعة في إزالة ما يُتَوَهم أنه تناقض.

– من المعاني ما يبرز عن النص أول وهلة، وهذا ما أتى به أصحاب التفسير، ومنها ما يأتي للوهلة الثانية، وهذا ما أتى به أصحاب كتب معاني القرآن.

– إن توجيه الاختلاف في القراءات القرآنية لا يستند إلى الجانب اللغوي فحسب، بل يجب الاحاطة بأصول الشريعة وقواعد التفسير، حتى لا يخالف توجيهه أثرا متواترا أو يشذّ عن أصل ثابت.

– إذا قُرئ بقراءة تخالف أصلا من الأصول أو فرعاً من الفروع، فهذه القراءة لا تجوز شرعاً، ولا تعد قراءة معتبرة.

– الاختلاف في أوجه القراءات هو من باب اختلاف التنوع والتغاير لا من باب التضاد والتناقض.

– القرّاء متفاوتون فيما بينهم، فمنهم من كان له اختيار في القراءة، ومنهم من كان له متابعة، ومنهم من له اختيار ومتابعة، ولعل هذا يفسر لنا معنى تعدد القراءات السبع، والثلاث المكملة للعشرة، والأربع المكملة للأربعة عشر، فضلاً عن غيرها من القراءات.

وأنبه على أن هذا الجهد المتواضع ما هو إلا خطوة في خدمة هذا الموضوع الجليل، فهو لم يستوف جميع القراءات القرآنية، والموضوع بحاجة إلى دراسة من الباحث نفسه أو من غيره من زملائه الباحثين.

وختاما أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة

المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم**

1. **الإبانة عن معاني القراءات**، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تح: محيي الدين رمضان دار المأمون للتراث، ط1، دمشق-بغداد، 1979.
2. **أبو حيان النحوي**، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد-العراق، 1966.
3. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، أحمد بن محمد الدمياطي، تح: شعبان أحمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، القاهرة-مصر، 1987.
4. **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط4، القاهرة-مصر، 1978.
5. **أثر القراءات في الدراسات النحوية**، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح ط2، الكويت، 1978.
6. **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية ط1، الكويت، 1978.
7. **أخبار النحويين البصريين**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح: غرينتس كرنكو خزانة الكتب العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1939.
8. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، تح: مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني، ط1، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، 1989.
9. **أساس البلاغة**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: الأستاذ عبد الرحيم محمود دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1979.
10. **أسرار العربية**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957.
11. **الأغاني**، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر، ط1، بيروت، 1987.
12. **الإغراب في جدل الإعراب**، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2 بيروت، 1971.
13. **الاقتراح في علم أصول النحو**، السيوطي، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة

الجامعية، ط1، مصر، 2006.

14. **الإنصاف في مسائل الخلاف**،، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د ت).
15. **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد عوض دار الكتب العلمية، ط1،بيروت–لبنان، 1422 هـ .
16. **البدور الزاهرة**، عبد الفتاح القاضي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط2 لبنان، 1972.
17. **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، القاهرة–مصر، 1957.
18. **البيان في غريب إعراب القرآن**، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.
19. **تأويل مشكل القرآن**، عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د.ت).
20. **تاج العروس من جواهر القاموس**، أبو الفيض محب الدين محمد بن مرتضى الزبيدي تح: مجموعة محققين، منشورات وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، (د.ت).
21. **تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ط4، بيروت، 1987.
22. **تاريخ القرآن**، عبد الصبور شاهين، دار القلم، الكويت، 1966.
23. **التحرير والتنوير**، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ،الطبعة التونسية، تونس ، 1997 م
24. **التعريفات**، الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت–لبنان 1985.
25. **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد العظيم محمود، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، مصر، 1964.
26. **التيسير في القراءات السبع**، أبو عمر عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه أوتوبرتزل

دار الكتب العلمية،ط1، بيروت-لبنان، 1996.

27. **جامع البيان في تأويل القرآن**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية ط3، بيروت-لبنان، 1999.
28. **الجامع لأحكام القرآن**(تفسير القرطبي)، القرطبي ، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية، القاهرة،ط2، 1384هـ.
29. **الجرح والتعديل**، أبو حاتم الرازي، تح: العلامة عبد الرحمن المعلمي، ط1، 1372هـ .
30. **جمال القرّاء وكمال الإقراء**، علم الدين علي بن محمد السخاوي، تح: علي حسين البواب مكتبة التراث، ط1، مكة المكرمة، 1987.
31. **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق،ط4، بيروت-لبنان، 1401هـ.
32. **حجة القراءات**، ابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة،ط5 ،1417هـ .
33. **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، ط2،دمشق، بيروت 1993م.
34. **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، ط4 بغداد، 1990.
35. **دائرة المعارف الإسلامية**، مجموعة من المستشرقين، إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشنتاوي وعبد الحميد يونس، دار الشعب، القاهرة، 1969.
36. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة 1970.
37. **ديوان النابغة الذبياني**، زياد بن معاوية، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر 1977.
38. **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تح: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت-لبنان، (د.ت).
39. **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية ط1، بيروت، 1982.
40. **السبعة في القراءات**، أبو بكر أحمد بن موسى المعروف بابن مجاهد، تح: شوقي ضيف

دار المعارف، ط2، مصر، 1980.

41. **الشاهد وأصول النحو**، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1973.
42. **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ط16، بيروت، 1974.
43. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939.
44. **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين الإستراباذي، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1975.
45. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ضبط وتعليق: أنيس مهرة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1985.
46. **الشواهد والاستشهاد في النحو**، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، ط1، بغداد-العراق، 1976.
47. **الصاحبي في فقه اللغة**، أحمد بن فارس، تح: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، 1977.
48. **صحيح البخاري**، البخاري، دار الفكر، بيروت، 1986.
49. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة-مصر، 1954.
50. **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1984.
51. **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني، المؤسسة السعودية بمصر، (د.ت).
52. **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، ط1 الكويت، 1974.
53. **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت-لبنان، 2001.
54. **غاية النهاية في طبقات القراء**، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي

(ابن الجزري)، عني بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان 2006.

55. **فضائل القرآن**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، بيروت–لبنان 1979.

56. **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق (ابن النديم)، تح: رضا تجدد، طهران 1971.

57. **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1987.

58. **في رحاب القرآن الكريم**، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1989.

59. **في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق**، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ط1 مكة المكرمة، 1985.

60. **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت–لبنان 1983.

61. **القراءات أحكامها ومصدرها**، شعبان محمد إسماعيل، رابطة العالم الإسلامي، ط2، مكة المكرمة، 1993.

62. **القراءات القرآنية تاريخ وتعريف**، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، ط3، بيروت–لبنان 1985.

63. **القراءات القرآنية– تاريخها، ثبوتها، حجيّتها، أحكامها–**، عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت–لبنان، 1999.

64. **القراءات واللهجات**، عبد الوهاب حموده، مطبعة السعادة، مصر 1368 هـ.

65. **الكامل في اللغة والأدب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، مؤسسة المعارف، بيروت 1985.

66. **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ط3، القاهرة–مصر، 1988.

67. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، مصر، 1354 هـ.

68. **لسان العرب**، ابن منظور محمد بن أبي مكرم، دار صادر، بيروت–لبنان، 1968.
69. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1972.
70. **مباحث في علوم القرآن**، مناع القطان، مكتبة وهبة، ط7، القاهرة– مصر.
71. **مجالس العلماء**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، 1983.
72. **مجمع الأمثال**، الميداني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1988.
73. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدس القاهرة–مصر، 1352هـ.
74. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة–مصر، 1994.
75. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ط3، بيروت، 1986.
76. **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، عبد الرحمن السيد، مطبعة سجل العرب،ط1 1968.
77. **المرشد الوجيز**، أبو شامة المقدسي، دار صادر، بيروت–لبنان، 1987.
78. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السيوطي، شرح وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي القاهرة–مصر، 1958.
79. **معاني القرآن**، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار عالم الكتب، ط2، بيروت–لبنان، 1980.
80. **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر مصر، 1970.

81. **المعجم الكبير**، الطبراني، تح: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2 1403هـ .

82. **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط2، مصر، 2001.

83. **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، اعتنى به: محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001.

84. **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة-مصر، 1994.

85. **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية القاهرة-مصر، (د.ت).

86. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، مراجعة: محمد حبيب الشنقيطي وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.

87. **نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة**، محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط2، 1969.

88. **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ت).

الرسائل الجامعية:

1. **الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم**، كاطع جار الله سطام الدراجي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2000.

2. **الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة**، حسن منديل العكيلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1996.

3. **الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج**، فائزة علي العزاوي رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2001.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

إهداء
شكر وتقدير
مقدمة ..... أ – هـ

مدخل: 06 - 32

أولا: بين القراءات والقرآن..... 07
ثانيا: بين القراءات والأحرف السبعة..... 13
ثالثا: نشأة القراءات..... 16
رابعا: أسباب الخلاف في القراءات وأوجهه..... 20
خامسا: أنواع القراءات..... 22
سادسا: أصحاب القراءات..... 30

الفصل الأول:
القراءات القرآنية في الدرس اللغوي 33 - 64

– المبحث الأول: حجية القراءات القرآنية..... 33
أولا: القرآن الكريم وقراءاته حجة سماعية 33
ثانيا: الشاهد القرآني في مصادر اللغة 39
1- الشاهد القرآني في كتب متن اللغة 39
2- الشاهد القرآني في كتب نظام اللغة 40
– المبحث الثاني: الاحتجاج بالقراءات عند النحاة..... 42
أولا: الخلاف النحوي بين المدرستين..... 42
1- مفهومه ونشأته..... 42
2- أسبابه 48

ثانيا: الاحتجاج بالقراءات عند المدرستين 50
1- عند البصريين 50
2- عند الكوفيين 53
– المبحث الثالث: توجيه القراءات 57
أولا: التعريف بعلم التوجيه 57
1- مفهوم توجيه القراءات 57
2- الهدف من توجيه القراءات ومنهجه 59
ثانيا: توجيه القراءات المختلفة 62
1- توجيه القراءات المتواترة 62
2- توجيه القراءات الشاذة 64

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية للكلمة بين المفرد والجمع في القراءات القرآنية 65- 96
– المبحث الأول: دلالة المفرد على الجمع 66
– المبحث الثاني: دلالة الجمع على المفرد 75
– المبحث الثالث: دلالة المفرد على جمع المؤنث 80
– المبحث الرابع: دلالة جمع المؤنث على المفرد 88

الخاتمة 97
قائمة المصادر والمراجع 100
فهرس الموضوعات 108